

في الزائد اللّازم ما لا يجوز حذفه بيان ودرّس

أ. د. حمدي جبالي

قسم اللّغة العربيّة / كليّة الآداب جامعة النجاح الوطنيّة - نابلس - فلسطين

hamdi.jabali@najah.edu

تاريخ نشر البحث: 2021/4/18

تاريخ استلام البحث: 2021/3/17

المخلص:

في اللّغة العربيّة حُرُوفٌ مَعَانِيٌّ زَوَائِدُ، أُدْخِلْتُ فِي بَنَى لَعُوبِيَّةٍ، وَتَرَكَيبِ لِعَايَةِ وَمُرَادٍ، أَرَادَتْهُ الْعَرَبُ حِينَ أَوْقَعَتْ هَذَا الزَّائِدَ هَذَا الْمَوْقِعَ، تَبْتَعِي إِصَافَةً مَا. وَالْحُرُوفُ الزَّوَائِدُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَلَا يَحْتَلُّ الْكَلَامَ بِحَذْفِهِ، وَقِسْمٌ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، وَلَا يَصْلُحُ اللَّفْظُ، أَوْ التَّرْكِيبُ إِلَّا بِهِ، فَصَارَ كَأَنَّهُ جُزْءٌ، لَا يَتَجَزَّأُ مِنْهُ، وَقَدْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ النُّحُوبُيونَ الزَّائِدَ اللّازِمَ، وَهَذَا الدَّرْسُ يَعْتَنِي بِبَيَانِ شَيْءٍ يَتَّصِلُ بِهِذَا الزَّائِدِ اللّازِمِ.

وَتَبْدَى مِنَ الدَّرْسِ، وَانْكَشَفَ أَنَّ الزَّائِدَ اللّازِمَ دَلِيلٌ مُبِينٌ عَلَى تَصَرُّفِ الْعَرَبِ فِي لَعْتِهَا، وَأَنَّهُ لَا يُزَادُ عِبْتًا، بَلْ يُزَادُ لِعِلَلٍ وَأَسْبَابٍ، مِنْ أَبْرَزِهَا إِصْلَاحُ اللَّفْظِ، وَالتَّعْوِيضُ عَنِ مَحْدُوفٍ، وَأَنَّ هَذَا الزَّائِدَ قَدْ يُعَيِّرُ حُكْمَ مَا زِيدَ عَلَيْهِ، وَيُعْطِيهِ حُكْمًا جَدِيدًا، وَأَنَّ الْقَوْلَ يَلْزُومُ الزِّيَادَةَ مَحْكُومٌ بِدَلِيلٍ قَاطِعٍ هُوَ صِحَّةُ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ بِدُونِ هَذَا الزَّائِدِ اللّازِمِ، فَإِنْ جَارَ حَذْفُهُ، وَلَمْ يَحْتَلَّ مَعْنَى الْكَلَامِ، كَانَ زَائِدًا غَيْرَ لَازِمٍ، وَإِلَّا، فَهُوَ لَازِمٌ. وَتَبْدَى مِنَ الدَّرْسِ، أَيْضًا، أَنَّ عُلَمَاءَ اللُّغَةِ لَمْ يَكُونُوا مُجْمِعِينَ عَلَى زِيَادَةِ الزَّائِدِ زِيَادَةً لَازِمَةً، بَلْ كَانَتْ لَهُمْ آرَاءٌ أُخْرَى، سَاعَدَ عَلَيْهَا، وَأَبَاحَ الْقَوْلَ بِهَا سَعَةُ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَرَانَةُ التَّرْكِيبِ فِيهَا.

الكلمات المفتاحية: حذف الزائد، حُرُوفُ الْمَعَانِي، زَائِدٌ غَيْرُ لَازِمٍ، زَائِدٌ لَازِمٌ، الْعَرَبِيَّةُ، النُّحُوبُيونَ الْعَرَبِيُّونَ.

في دلالة العنوان:

يَعْتَنِي هَذَا الدَّرْسُ بِبَيَانِ تِلْكَ الْبِنَى الَّتِي لِحَقِّهَا زَائِدٌ، مِنْ حُرُوفِ الْمَعَانِي، وَلَزِمَهَا مُطْلَقًا، وَأَنَّهُ لَا انْفِكَاكَ لَهُ مِنْهَا، وَلَا يَصِحُّ إِسْقَاطُهُ الْبِنَةَ، وَنَصَّ النُّحُوبُيونَ بِصَرِيحِ الْعِبَارَةِ أَنَّهُ زَائِدٌ لَازِمٌ، كَقَوْلِ ابْنِ جَنِّي فِي الْفَاءِ الْمُفْتَرَنَةِ بِإِذَا الْفُجَائِيَّةِ: "... فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْفَاءَ، وَإِنْ كَانَتْ، هَاهُنَا، زَائِدَةٌ، فَإِنَّهَا زِيَادَةٌ لَازِمَةٌ، لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا. وَذَلِكَ أَنَّ مِنَ الزَّوَائِدِ مَا يَلْزَمُ الْبِنَةَ" (ابن جني، 2000م، 272/1).

وَكَانَ مَعْنَى الزَّائِدِ اللّازِمِ حَاضِرًا لَدَى الْقُدَمَاءِ، وَافِرًا فِي تَأْلِيْفِهِمْ، وَمُصَنَّفَاتِهِمْ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْحُضُورَ كَانَ مُتَقَرِّفًا سَدَرَ مَدْرَ، لَا يَتَّخِصُّ مِنْهُ لَا غَايَةً، وَلَا نَبَأًا وَافٍ فِي أَنْ مَعًا.

وَأَمَّا مَعْنَى الزَّائِدِ اللّازِمِ لَدَى الْمُحَدِّثِينَ، فَحُضُورُهُ ضَيِّقٌ مَحْدُودٌ، وَلَمْ أُجِدْ، فِي حُدُودِ إِطْلَاعِي، أَحَدًا اعْتَنَى بِهِ، أَوْ كَشَفَ مَا اتَّصَلَ بِهِ عَلَى نَحْوِ تَكْمِيلِيٍّ، شُمُولِيٍّ، أَوْ أَنْبَأَ عَنْ هَذِهِ الْغَائِبَةِ فِي طَيِّ الْكُتُبِ.

وَلَيْسَ مِنْ شَأْنِ هَذَا الدَّرْسِ العِنَايَةُ بِجَمِيعِ الزِّيَادَاتِ الَّتِي لَزِمَتْ، وَنَصَّ النَّاسُ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَأَرْبَابِ صِنَاعَةِ النُّحُو عَلَى أَنَّهَا كَذَلِكَ؛ لَوْفَرَّتْهَا لَدَيْهِمْ وَفَرَةً مُفْرَطَةً، وَكَثُرَتْهَا فِي تَحْلِيلَاتِهِمْ بَنَى كَلَامَ العَرَبِ كَثْرَةً، يَبْئُؤُ بِبَيَانِهَا جَمِيعًا بِهَذَا الدَّرْسِ، فَمِثْلُ هَذَا النُّوعِ مِنَ الدَّرُوسِ المَقَالِيَّةِ، وَاجِبٌ حُدُّهُ، وَحَصْرُهُ؛ لِذَا اخْتَرْنَا لَفْظَ "فِي"؛ لِيَتَّصِرَ عُنْوَانُ الدَّرْسِ؛ إِذْ فِيهِ كِفَايَةٌ، تَعُدُّ البَايْحُ أَنَّهُ لَمْ يَجِبِ الرُّوَائِدُ اللَّازِمَةَ فِي بَنَى العَرَبِيَّةِ بَيَانًا، وَدَرَسًا.

وَأَكْثَرَ عِبَارَاتِهِمْ دَوْرَانًا فِي تَالِيْفِهِمْ، وَمُصَنَّفَاتِهِمْ مُنْصَبِلٌ بِالجَدْرَيْنِ: زَيْدٍ، وَلِزْمٍ، غَيْرَ أَنَّنِي وَجَدْتُهُمْ، وَهَوَ قَلِيلٌ لَدَيْهِمْ، يَسْتَعْمَلُونَ عِبَارَةً يَسْتَعْنِي، أَوْ نَحْوَهَا، يَفْرُتُونَهَا أحيانًا بِعِبَارَةِ اللُّزُومِ، أَوْ لَيْسَتْ مُقْتَرَنَةً بِهَا، فَإِذَا كَانَ مَعْنَى اللَّفْظِ: يَسْتَعْنِي، أَوْ نَحْوَهُ، يَتَّصِلُ بِقَصْدِ الدَّرْسِ لَا مَحَالَةَ، كَانَ مِنْهَا، وَإِلَّا تَرَكَتُهَا؛ لِأَنَّ مَفْهُومَ الاستِغْنَاءِ وَاسِعٌ لَدَيْهِمْ سَعَةً عَظِيمَةً.

وَيَبْدُو أَنَّ الحُكْمَ بِزِيَادَةِ الحَرْفِ زِيَادَةً لَازِمَةً مُصْبُوطٌ لَدَى النُّحَاةِ بِصَابِطٍ صَارِمٍ، هُوَ الدَّلِيلُ الفَاعِلُ عَلَى هَذِهِ الزِّيَادَةِ. قَالَ ابْنُ يَعِيشَ: "وَأَمَّا لُزُومُ الزِّيَادَةِ، فَعَلَى خِلَافِ الدَّلِيلِ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا وَجِدَ عَنْهُ مُنْذُوحَةً" (ابن يعيش، 2001م، 113/5). وَهَذَا الدَّلِيلُ هُوَ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ بِدُونِ هَذَا الزَّائِدِ اللَّازِمِ، وَجَوَازِ اسْتِقْطَاعِهِ، فَإِنْ جَازَ أَنْ يَطْرَحَ، وَأَلَّا يَخْتَلَّ مَعْنَى الكَلَامِ بِطَرَحِهِ، كَانَ غَيْرَ لَازِمٍ، وَإِلَّا، فَهُوَ لَازِمٌ، وَقَالَ العُكْبَرِيُّ: "... وَالثَّانِي أَنَّ الألفَ وَالثَّانِي لَوْ حَصَلَا التَّعْرِيفُ، لَكَانَ الإِسْمُ مُسْتَعْمَلًا بِدُونِهِمَا نَكْرَةً، إِذْ جَمِيعٌ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ لَامُ التَّعْرِيفِ كَذَلِكَ. فَإِنْ قِيلَ: لَوْ كَانَا زَائِدَتَيْنِ، لَجَازَ حَذْفُهُمَا، قِيلَ: مِنَ الرُّوَائِدِ مَا يَلْزَمُ" (العكبري، 1995م، 116/2)، فَلَا يَجُوزُ اسْتِقْطَاعُهُ، كَمَا يَجُوزُ اسْتِقْطَاعُ الزَّائِدِ غَيْرِ اللَّازِمِ (وينظر: الأشموني، 1998م، 54/4 وما بعدها).

وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ عَلَى الزَّائِدِ اللَّازِمِ أَنَّهُ مَقْصُورٌ عَلَى المَسْمُوعِ، وَأَنَّ دُخُولَ الزَّائِدِ اللَّازِمِ عَلَى بَعْضِ أَفْرَادِ البَابِ لَا يُوجِبُ مِثْلَ هَذَا الزَّائِدِ عَلَى غَيْرِهِ، مِمَّا هُوَ مِنْ قَبِيلِهِ، قَالَ ابْنُ يَعِيشَ مُفَسِّرًا دُخُولَ الألفِ وَالثَّانِي عَلَى اسْمِ الصَّوْتِ؛ الجَوْتِ مِنْ قَوْلِ الشَّاعِرِ (تَنْظُرُ مَسْأَلَةَ "الألفِ وَالثَّانِي فِي اسْمِ الصَّوْتِ: الجَوْتِ"):

دَعَاهُنَّ رَدْفِي، فَارْعَوَيْنِ لِصَوْتِهِ، ... كَمَا رُعْتُ بِالجَوْتِ الظَّمَاءَ الصَّوَادِيَا

وَامْتِنَاعُهُمَا مِمَّا هُوَ مِثْلُهُ، كَعِاقٍ، وَصَهِّ: "وَقَالَ: بِالجَوْتِ، فَأَدْخَلَ عَلَيْهِ الألفَ وَالثَّانِي، وَأَبْقَاهُ عَلَى حَالِهِ مِنَ الحِكَايَةِ وَالبِنَاءِ؛ لِأَنَّ الحَاقَ الألفِ وَالثَّانِي الأَسْمَاءَ المَبْنِيَّةَ لَا يُوجِبُ لَهَا الإِعْرَابَ، أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِهِم: الأَنَ، وَالَّذِي، وَالتِّي، وَنَحْوَهَا كَيْفَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا اللَّامُ، وَلَمْ تُوجِبْ لَهَا إِعْرَابًا؟ فَكَذَلِكَ دُخُولُ الألفِ وَالثَّانِي فِي الجَوْتِ زَائِدَةً، عَلَى حَدِّ زِيَادَتِهَا فِيمَا ذَكَرْنَا، وَلَا يُوجِبُ ذَلِكَ إِعْرَابًا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَلْحَقْ هَذَا القَبِيلِ؛ لِأَنَّ مَجْرَاهُ مَجْرَى الفِعْلِ. أَلَّا تَرَى أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِي مِثْلِ: عِاقٍ، وَصَهِّ، وَنَحْوِهِمَا" (ابن يعيش، د ت، 98/3).

وَكَانَ ابْنُ السَّرَّاجِ حَصَّ مَبْنِي الحَرْفِ مَعَ الحَرْفِ بِبَابٍ، غِنَاؤُهُ: "بَابُ الحَرْفِ المَبْنِيِّ مَعَ حَرْفٍ"، ذَكَرَ فِيهِ أَنَّ "مِنْ الحُرُوفِ مَا يُبْنَى مَعَ غَيْرِهِ، وَيَصِيرُ كالحَرْفِ الوَاحِدِ، وَيُعْزَبُ المَعْنَى؛ فَمِنْ ذَلِكَ لَوْلَا، غَيْرَتْ لَا مَعْنَى لَوْ، وَكَذَلِكَ لَمَّا، غَيْرَتْ مَا مَعْنَى لَمْ" (ابن السراج، د ت، 220/2). وَلَكِنَّ ابْنَ السَّرَّاجِ، فِي هَذَا البَابِ، لَمْ يُظْهِرْ طَبِيعَةَ الزَّائِدِ مِنْ حَيْثُ اللُّزُومِ، أَوْ عَدَمُهُ، وَقَصَرَهُ عَلَى دُخُولِ الحُرُوفِ بِعَظْمَا عَلَى بَعْضِ، وَدَرَسْنَا هَذَا بِقَصْدِ بَيَانِ الزَّائِدِ اللَّازِمِ فِي الحَرْفِ عَلَى الحَرْفِ، أَوْ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ أَقْسَامِ الكَلِمَةِ.

وَأَبْنَى النُّحَاةُ أَنَّ مِنَ الزَّائِدِ اللَّازِمِ مَا يُزَادُ لِعِلَّةٍ وَسَبَبٍ، دَفَعَهُمْ لِمِثْلِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ اللَّازِمَةِ (أَمَّا الزَّائِدُ غَيْرُ اللَّازِمِ، مِمَّا يَجُوزُ حَذْفُهُ، فَقَدْ ذَكَرَ الأشْمُونِيُّ سَبْعَةَ سَبَابٍ لَهُ. يَنْظُرُ: الأشْمُونِيُّ، 1998م، 54/4 وما بعدها). فِي أَثْنَاءِ بَيَانِهِ تَأْوِيلَ قَوْلِهِمْ: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقًا، انْطَلَقْتُ مَعَكَ، أَشَارَ ابْنُ جَنِيِّ إِلَى قِيَمَةِ زِيَادَةِ مَا مَعَ أَنْ، وَأَنَّهَا مُصْلِحَةٌ لِلْفِطْرِ، إِذْ قَالَ فِي تَأْوِيلِ العِبَارَةِ: "تَقْدِيرُهُ: لِأَنَّ كُنْتُ مُنْطَلِقًا، انْطَلَقْتُ مَعَكَ، فَحَذَفَ الفِعْلُ، فَصَارَ تَقْدِيرُهُ: لِأَنَّ أَنْتَ مُنْطَلِقًا، وَكُرِهَتْ مُبَاشَرَةُ أَنْ الإِسْمِ، فَزِيدَتْ مَا، فَصَارَتْ عَوْضًا مِنَ الفِعْلِ، وَمُصْلِحَةً لِلْفِطْرِ؛ لِتُرْوَلَ مُبَاشَرَةً أَنْ الإِسْمِ" (ابن جني، د ت، 382/2 - 383). وَكَذَا ذَكَرَ ابْنُ الخَشَابِ، وَفِي أَثْنَاءِ حَبِيثِهِ عَنِ المُنْبَهَمِ؛ الإِسْمِ المَوْصُولِ الَّذِي وَالتِّي وَفُرُوعُهُمَا، مِمَّا فِيهِ الألفُ وَالثَّانِي؛ ذَكَرَ أَنَّ أَلَّ لَيْسَتْ لِلتَّعْرِيفِ، "بَلْ زَائِدَةٌ زِيَادَةً لَازِمَةً لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ" (ابن الخشاب، 1972م، ص 306). وَمِثْلُهُ ذَكَرَ ابْنُ الحَاجِبِ حِينَ أَشَارَ إِلَى أَنَّ "الألفَ وَالثَّانِي فِي الَّذِي لَيْسَتْ لِلتَّعْرِيفِ وَأَنَّهَا زَائِدَةٌ لِإِنْبَاءِ صِيغَةِ الكَلِمَةِ" (ابن الحجاب، 1989م، 769/2).

وَقد يَكُونُ مِنْ عِلَلِ الزِّيَادَةِ، أَيْضًا، مَا ذَكَرَ مِنْ تَوْجِيهَاتٍ، وَأَقْوَالٍ أُخْرَى فِي الظَّاهِرَةِ. كَأَنَّ يَكُونُ هَذَا الحَرْفِ، أَوْ ذَاكَ وَقَعَ فِي الكَلِمَةِ عَوْضًا عَنْ شَيْءٍ، أَوْ كَأَنَّ لَهُ عَنْ شَيْءٍ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، مِمَّا تَرَاهُ مَبْنُوتًا فِي أَثْنَاءِ بَيَانِ أَقْوَالِهِمْ، وَمَذَاهِبِهِمْ فِي الزَّائِدِ اللَّازِمِ، وَأَنَّهُمْ يَحْكُمُونَ عَلَى كُلِّ مَعْنَى وَفَوْقَ التَّرْكِيبِ، الَّذِي هُوَ فِيهِ.

وَقدَرُ أَهْلِ اللُّغَةِ وَأَرْبَابِ المَصْنُوعَةِ أَنَّ الزَّائِدَ إِذَا دَخَلَ المَبْنِي مِنَ الكَلِمِ، الأَصْلُ أَنْ يُوجِبَ لَهُ الإِعْرَابَ، لِكَيْتَهُمْ وَقَعُوا عَلَى بَنَى، بَيِّنَتْ مَبْنِيَّةً، وَفِيهَا هَذَا الزَّائِدُ؛ إِذَا فَسَّرُوا دُخُولَ الألفِ وَالثَّانِي عَلَى بَعْضِ المَبْنِيِّ، مَعَ بَقَايِهِ عَلَى بَنَائِهِ، بِأَنَّ الألفَ وَالثَّانِي فِيهِ زِيَادَةٌ لَازِمَةٌ، لَا يَجُوزُ نَزْعُهَا، وَاسْتِقْطَاعُهَا. قَالَ ابْنُ يَعِيشَ: "... فَأَدْخَلَ عَلَيْهِ الألفَ وَالثَّانِي، وَأَبْقَاهُ عَلَى حَالِهِ مِنَ الحِكَايَةِ وَالبِنَاءِ؛

لَأَنَّ إِحْقَاقَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ الْأَسْمَاءِ الْمُنْبِيَّةَ لَا يُوجِبُ لَهَا الْإِعْرَابَ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ: الْآنَ، وَالَّذِي، وَالَّتِي، وَنَحْوَهَا كَيْفَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا اللَّامُ، وَلَمْ تُوجِبْ لَهَا إِعْرَابًا؟" (ابن يعيش، 2001م/98/3).

وَيَتَّصِلُ بِالرَّائِدِ اللَّازِمِ، إِذَا كَانَ حَرْفَ جَرٍّ، أَلَهُ مُتَعَلِّقٌ، أَوْ لَا؟ وَقَالَ السُّيُوطِيُّ، فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ عَنِ تَرْكِيبِ كَأَنَّ، وَأَنَّ كَافَهَا حَرْفُ جَرٍّ زَائِدٌ لِأَزْمٍ: "وَإِخْتَلَفَ عَلَى هَذَا: هَلْ تَتَعَلَّقُ هَذِهِ الْكَافُ بِشَيْءٍ، عَلَى قَوْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا، وَهُوَ الصَّحِيحُ، لَا؛ لِأَنَّهَا لَمَّا فَارَقَتِ الْمَوْضِعَ، الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ تَتَعَلَّقَ فِيهِ بِمَحْدُوفٍ، زَالَ مَا كَانَ لَهَا مِنَ التَّعَلُّقِ، وَعَلَى هَذَا الرَّضِيُّ، وَابْنُ عُصْفُورٍ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي نَعَمْ، وَعَلَيْهِ الرَّجَاحُ، قَالَ: الْكَافُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، وَمَدْخُولُهَا فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، وَالْخَبَرُ مَحْدُوفٌ، فَإِذَا قُلْتَ: كَأَنِّي أَحْرَكَ، فَالْتَّقْدِيرُ: كَأَخْوَتِي إِيَّاكَ مَوْجُودَةٌ" (السيوطي، دت، 487/1). وَكَانَ قَبْلَهُ قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي كَافٍ كَأَيِّنُ: "وَهِيَ غَيْرُ مُتَعَلِّقَةٍ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ الزَّوَائِدَ لَا تَطْلُبُ مَا تَتَعَلَّقُ بِهِ" (أبو حيان: دت، 46/10).

وَالرَّائِدُ اللَّازِمُ عَلَى الْأَصْلِ، وَإِنْ بَاتَ "بِمَنْزِلَةِ مَا هُوَ مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ" (الواحدي، 1430هـ، 47/3)، قَدْ يُغَيَّرُ حُكْمُ مَا زِيدَ عَلَيْهِ؛ قَالَ الْخَفَاجِيُّ، فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ عَنِ زِيَادَةِ الْأَلْفِ فِي بَيِّنَا، وَمَا فِي بَيِّنَمَا: "وَأَلَيْسَ بِيَدْعُ أَنْ يَتَغَيَّرَ حُكْمُ بَيْنَ بَضْمٍ مَا إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ التَّرْكِيبَ يُزِيلُ الْأَشْيَاءَ عَنْ أَصُولِهَا، وَيُحِيلُهَا عَنْ أَوْضَاعِهَا وَرُسُومِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ رَبَّ لَا يَلْبَسُ إِلَّا الْاسْمَ، فَإِذَا انْتَصَلَتْ بِهَا مَا، غَيَّرَتْ حُكْمَهَا، وَأَوْلَتْهَا الْفِعْلَ، كَمَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ: {رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ} [الحجر:2]، وَكَذَلِكَ حَرْفُ لَمْ، فَإِذَا زِيدَتْ عَلَيْهَا مَا - وَهِيَ، أَيْضًا، حَرْفٌ. صَارَتْ لَمَّا اسْمًا فِي بَعْضِ الْمَوَاطِنِ بِمَعْنَى حِينَ، وَوَلِيَهَا الْفِعْلُ الْمَاضِي، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا} [هود:77]، وَهَكَذَا قُلٌّ، وَطَالٌ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَلْبَسَهُمَا الْفِعْلُ، إِلَّا إِذَا دَخَلَتْ مَا عَلَيْهِمَا، كَقَوْلِكَ: طَالَمَا زُرْتُكَ، وَقَلَّمَا هَجَرْتُكَ" (الخفاجي، 1996م، ص 272).

وَلِتَأْكِيدِ كَوْنِ الْحَرْفِ زَائِدًا لِأَزْمًا لَدِينِهِمْ، عَمَدَتْ، فِي غَالِبِ الْأَحْيَانِ، إِلَى نَقْلِ التَّنْصُوصِ، مِمَّا وَرَدَ فِيهِ مُصْطَلَحُ الزَّائِدِ اللَّازِمِ، وَحَاوَلَتْ، مَا وَسِعَنِي ذَلِكَ، اسْتِثْنَاءَ الظَّاهِرَةِ فِي مَطَائِبِهَا، مِنْ أَجْلِ تَوْثِيْقِهَا، وَبَيَانِ آرَائِهِمْ، وَأَقْوَالِهِمْ، وَعَمَدَتْ إِلَى بَيَانِ مَقَاصِدِهِمْ، وَعَلَّلِهِمْ فِي كَوْنِ الْحَرْفِ زَائِدًا لِأَزْمًا، أَوْ غَيْرِ زَائِدٍ لِأَزْمٍ، فَظَهَرَ مِنْ خِلَالِ هَذَا الْاسْتِثْنَاءِ أَنَّهُمْ لَيْسُوا مُطَبِّقِينَ عَلَى لُزُومِ زِيَادَةِ هَذَا الْحَرْفِ، أَوْ ذَلِكَ.

وَقَدْ اتَّكَأَ الدَّرْسُ لِبَيَانِ مَعْنَاهُ، وَتَنْبِيْهِ، وَتَأْكِيدِهِ عَلَى جُمْلَةٍ دَالَّةٍ مِنْ أَمَاتِ كُتُبِ اللُّغَةِ، وَغَرَبِيَّهَا، وَمَعَاجِمِهَا، وَنَحْوِهَا، وَصَرَفِهَا، وَبَعْضِ كُتُبِ التَّفْسِيرِ، وَعُلُومِ الْقُرْآنِ، وَعَزَّرَ مَعْنَاهُ، وَقَوَّاهُ، فِي أَثْنَاءِ عَرْضِ مَسَائِلِ الدَّرْسِ، بِاسْتِثْنَاءِ الْمَسْأَلَةِ، وَوَصَفِهَا، وَتَحْلِيلِهَا إِنْ لَزِمَ الْأَمْرُ، وَعَرْضِ أَقْوَالِ السَّابِقِ فَالْإِجْمَاعِ، وَإِنْدَاءِ الرَّأْيِ إِنْ كَانَ لَا بُدَّ مِنْ رَأْيٍ. وَقَامَ الدَّرْسُ، وَاكْتَمَلَ بَيَانُهُ، وَانْتَبَى، بِالإِضَافَةِ إِلَى مُلْحَصِنِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ وَالْإِنْكِلِيزِيَّةِ، وَفِي دِلَالَةِ الْعُنْوَانِ، وَخَاتِمَتِهِ، وَتُبَّتْ مَصَادِرُهُ وَمَرَاجِعُهُ؛ مِنَ الْمَسَائِلِ الْآتِيَةِ:

- أَلِفٌ بَيِّنَا.
- أَلْفُ التَّائِبِثِ الْمَقْصُورَةُ وَالْمَمْدُودَةُ.
- أَلْفُ الْإِلْحَاقِ.
- الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الْآنِ.
- الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُضْمُولَةِ؛ الَّذِي وَالَّتِي وَفُرُوعُهُمَا.
- الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي اللَّاتِ.
- الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي اسْمِ الصَّوْتِ: الْجَوْتِ.
- الْبَاءُ فِي: أَفْعَلُ بِهِ.
- الْفَاءُ مَعَ إِذَا الْفَجَائِيَّةِ:
- كَافٌ كَأَيِّنُ، وَكَذَا، وَكَأَنَّ، وَكَمْ.
- مِنْ مَعَ كَأَيِّنُ.
- اللَّامُ مَعَ إِنْ الْمُخَفَّفَةِ.
- مَا فِي: أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا، انْطَلَقْتُ مَعَكَ.
- مَا فِي: إِمَّا لَا.
- مَا فِي: آثَرًا مَا.
- مَا فِي: إِنَّكَ مَا وَخَيْرًا.
- مَا فِي: لَا سِيَّيْمًا.

• ما في: مَهْمَا، وَيَعْضُ أَدَوَاتِ الْجَزَاءِ.

• هَا فِي: أَيُّهَا وَأَيُّهَا.

وَهَذَا بَيَانٌ بِهَذِهِ الْمَسَائِلِ:

أَلْفٌ بَيْنَا:

أَنْبَأَ ابْنُ جَنِّي (ابن جني، 2000م، 33/1 - 40) أَنَّ الْحَرَكَاتِ أَبْعَاضَ حُرُوفِ الْمَدِّ، وَأَنَّ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ تَسْبِقُ هَذِهِ الْحُرُوفَ؛ وَعَلَيْهِ عَدَّ "الألفَ فَتْحَةً مُشْبِعَةً، وَالْيَاءَ كَسْرَةً مُشْبِعَةً، وَالْوَاوَ ضَمَّةً مُشْبِعَةً، وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِأَنَّ "العَرَبَ رُبَّمَا اخْتَلَجَتْ فِي إِقَامَةِ الْوَزْنِ إِلَى حَرْفٍ مُجْتَلَبٍ، لَيْسَ مِنْ لَفْظِ الْبَيْتِ، فَتَشْبِعُ الْفَتْحَ، فَيَتَوَلَّدُ مِنْ بَعْدِهَا الْأَلْفُ، وَجَعَلَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَ أَبِي دُوَيْبِ الْهُذَلِيِّ (البيت من الكامل، وهو في: الهذليين، 1965، 18/1):

بَيْنَا تَعَنَّاهُ الْكُمَاةَ وَرَوْغِهِ ... يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيٌّ سَلْفَعُ

وَذَكَرَ ابْنُ جَنِّي أَنَّ الْأَلْفَ فِي: بَيْنَا تَعَنَّاهُ، وَإِنْ "كَانَتْ إِشْبَاعًا لِلْفَتْحَةِ، فَأْتِيهَا، فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، زِيَادَةٌ لَازِمَةٌ" (ابن جني، 2000م، 41/1. وينظر: د ت، 123/3). فَأَبْنُ جَنِّي، كَمَا تَرَى، عَدَّهَا إِشْبَاعًا، وَحَكَّمَ أَنَّهَا، فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، زِيَادَةٌ لَازِمَةٌ، وَعَلَيْهِ تَكُونُ بَيْنَا مُضَافَةً إِلَى جُمْلَةٍ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ إِشْبَاعًا، لَكَانَتْ بَيْنَا مُضَافَةً إِلَى مُفْرَدٍ مَجْرُورٍ. وَأَنْبَأَ ابْنُ فَرْحُونَ بِحَقِيقَةِ هَذِهِ الْأَلْفِ إِنْ كَانَتْ إِشْبَاعًا، أَوْ زَائِدَةً، وَهُوَ مَا يُفَسِّرُ عِبَارَةَ ابْنِ جَنِّي، إِذْ قَالَ: "فَمَنْ جَرَّ، جَعَلَ الْأَلْفَ لِلْإِشْبَاعِ ... وَمَنْ رَفَعَ، رَفَعَهُ عَلَى الْإِشْبَاعِ، وَجَعَلَ الْأَلْفَ زَائِدَةً" (ابن فرحون، د ت، 187/1). وَكَذَا خَبَّرَ الْخَفَاجِيُّ إِذْ ذَكَرَ أَنَّهُ يُنْشَدُ بِالْجَرِّ عَلَى الْإِضَافَةِ، وَجَعَلَ الْأَلْفَ فِي بَيْنَا مُلْتَحِقَةً لِإِشْبَاعِ الْفَتْحَةِ، وَبِالرَّفْعِ عَلَى الْإِشْبَاعِ، وَجَعَلَ الْأَلْفَ زِيَادَةً، لِحَقِّقَتِ بَيْنَ؛ لِیُوقِعَ بَعْدَهَا الْجُمْلَةَ، كَمَا زِيدَتْ مَا فِي بَيْنَمَا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ (الخفاجي، 1996م، ص 270).

وَلَكِنَّ كِرَاعَ الثَّمَلِ كَانَ، قَبْلَ ابْنِ جَنِّي، أَنْشَدَ الشِّعْرَ بِخَفْضِ تَعَنَّاهُ، وَذَكَرَ أَنَّهُ "أَرَادَ بَيْنَ، فَزَادَ الْأَلْفَ إِشْبَاعًا" (كراع النمل، 1989م، ص 682). فَتَرَاهُ جَمَعَ بَيْنَ الْعِبَارَتَيْنِ مَعًا، وَالْأَصْلُ، كَمَا بَدَأَ ظَاهِرًا قَبْلُ، أَنْ يُخَصِّصَ حَقِيقَةَ الْأَلْفِ بِجَرِّ مَا بَعْدَهَا.

وَتَمَّ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ أُخْرَى فِي أَلْفِ بَيْنَا: الْأَوَّلُ أَنَّهَا كَافَّةٌ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَرَدَّ هَذَا الْقَوْلَ بِأَنَّ كَوْنَ الْأَلْفِ كَافَّةً لَمْ يَثْبُتْ، وَثَبَّتْ كَوْنُهَا إِشْبَاعًا، وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّ الْأَلْفَ لِلتَّأْيِثِ، وَوَزْنُهَا فَعْلَى، وَضَعْفُ هَذَا الْقَوْلِ، وَرَدَّ بِأَنَّ الطَّرُوفَ كُلُّهَا مُذَكَّرَةٌ، إِلَّا مَا شَدَّ، وَهُوَ فُدَّامٌ وَوَرَاءُ، وَلَا حَاجَةَ إِلَى الدُّخُولِ فِي الشَّاذِّ، مِنْ غَيْرِ ذَا ع (أبو حيان، د ت، 305/7، والسيوطي، د ت، 205/2 - 206. وينظر أيضا: المرادي، 1992م، ص 176، وناظر الجيش، د ت، 1933/4)، وَالثَّلَاثُ أَنَّ بَيْنَا أَصْلُهَا بَيْنَمَا، فَخُذِفَتِ الْمِيمُ، وَضَعَفَتِ الْمُرَادِي (المرادي: الجني الداني في حروف المعاني، 1992م، ص 176).

وَقَبْلَ الْخَلَاصِ مِنْ أَلْفِ بَيْنَا، وَأَنَّ فِي أَلْفِهَا حَمْسَةَ أَقْوَالٍ، أَتْبَهَ إِلَى أَنَّ الْمَرْزُوقِيَّ ذَكَرَ أَنَّ الْأَصْمِعِيَّ هُوَ مَنْ رَوَى الشِّعْرَ بِجَرِّ تَعَنَّاهُ، وَأَنَّهُ "كَانَ يَقُولُ: بَيْنَا تُضَافُ إِلَى الْمَصَادِرِ خَاصَّةً، وَالنَّحْوِيِّونَ يُخَالِفُونَهُ، وَيَقُولُونَ: بَيْنَا وَبَيْنَمَا ... لَا تُضَافَانِ إِلَّا إِلَى الْجُمْلِ ... وَرَوَايَةُ النَّحْوِيِّينَ وَالنَّاسِ: بَيْنَا تَعَنَّاهُ الْكُمَاةَ، فَيَرْفَعُ تَعَنَّاهُ بِالْإِشْبَاعِ، وَيَكُونُ خَبْرُهُ مُضْمَرًا، كَأَنَّهُ قَالَ: بَيْنَا تَعَنَّاهُ الْأَبْطَالُ حَاصِلٌ مَعْهُودٌ، أُتِيحَ لَهُ يَوْمًا رَجُلٌ جَرِيٌّ" (البغدادي، 1393 - 1414، ص 156/6).

أَلْفُ التَّأْيِثِ الْمَقْصُورَةُ وَالْمَمْدُودَةُ:

أَذْكَرُ بَادِي الرَّأْيِ أَنَّ أَصْلَ الْمَمْدُودَةِ أَلْفٌ، وَقَعَتْ بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ، فَحُرِّكَتْ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَانْقَلَبَتْ هَمْزَةً، فَالْأَصْلُ فِي حَمْرَاءَ: حَمْرَاءُ (سيبويه، 1988م، 420/3، وابن جني، د ت، ص 152، والمنصف، 1954م، ص 155، وابن عصفور، 1996م، ص 219، والأسترابادي، 1975م، 194/1).

وَأَنْبَأَ النَّاسُ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَرْبَابِ الصَّنْعَةِ أَنَّ مَا فِيهِ أَلْفُ التَّأْيِثِ الْمَقْصُورَةُ أَوْ الْمَمْدُودَةُ، نَحْوُ: حَمْرَاءَ، وَبَيْضَاءَ وَنَفْسَاءَ، وَسَكْرَى وَخُبْلَى، وَأَصْدِقَاءَ ... إلخ، سِوَاءِ أَكَّانَ أَوْ صَفَةً، مَعْرِفَةً أَوْ نِكْرَةً، مُفْرَدًا أَوْ جَمْعًا، مُذَكَّرًا أَوْ مُؤنَّثًا، فَالْأَلْفُ فِيهِ مَوْضُوعَةٌ، وَمَصْوَغَةٌ مَعَهُ صَيْغَةٌ وَاحِدَةٌ لِلتَّأْيِثِ عَلَى غَيْرِ تَدْكِيرِ حَرْجٍ مِنْهُ، وَأَنَّهَا زِيدَتْ زِيَادَةً لَازِمَةً؛ لِذَا لَوْ نَزَعَتْ مِنْهُ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى، فَصَارَ أَلْفُ التَّأْيِثِ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ مِنْ نَفْسِ الْأِسْمِ، مُخَالِفٌ لِلْعَلَامَةِ الدَّاجِلَةِ عَلَى الْأِسْمِ بِكَمَالِهِ، كَالِهَاءِ فِي مُسَلِّمَةٍ إِذْ دَخَلَتْ عَلَى مُسَلِّمٍ، فَهِيَ، إِذَا، لَازِمَةٌ لِمَا هِيَ فِيهِ؛ لِكَوْنِهَا لَمْ تَدْخُلْ عَلَى بِنَاءٍ مُذَكَّرٍ. وَبَنَى جُمْهُورُ النُّحَاةِ عَلَى هَذَا الْحُكْمِ؛ لِزُومِهَا، حُكْمًا آخَرَ هُوَ امْتِنَاعُهَا مِنَ الصَّرْفِ نِكْرَةً وَمَعْرِفَةً؛ لِكَوْنِهَا قَدْ فَارَقَتْ هَاءَ التَّأْيِثِ فِي جَوَازِ نَزْعِهَا؛ فَلِذَلِكَ لَمْ تُصْرَفْ فِي النِّكْرَةِ.

(المبرد، دت، 320/3، و7/4، والأزهري، 2001م، 56/10، وابن الوراق، 1999م، ص 539، وابن سيده، 1996م، 183/5، وابن الضائع، 2004م، 753/2، والزبيدي، دت، 299/1، و488/3، و438/11. وينظر: سيبويه، 1988م، 213/3، وابن السراج، دت، 83/2، و97).

وَلَكِنَّ ابْنَ جَنِّي فَسَّرَ مَنَعَ مَا فِيهِ هَذِهِ الزِّيَادَةُ مِنَ الصَّرْفِ نَكْرَةً؛ لِأَنَّ فِيهِ تَأْنِيئَيْنِ؛ تَأْنِيئًا بِالْأَلْفِ، وَتَأْنِيئًا بِلُزُومِ هَذِهِ الْأَلْفِ، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِهِمُ السَّابِقِ، قَالَ: "وَإِنَّمَا لَمْ يَنْصَرَفْ نَكْرَةً؛ لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ، وَتَأْنِيئُهُ لَازِمٌ، فَكَانَ فِيهِ تَأْنِيئَيْنِ" (ابن جني، دت "2"، ص 152).

وَذَكَرَ الْأَنْبَارِيُّ شَيْئًا يُمَاتِلُ قَوْلَ ابْنِ جَنِّي، إِذْ ذَكَرَ أَنَّهُ لَا "خِلَافَ أَنَّ مَا فِي آخِرِهِ أَلْفٌ التَّأْنِيثِ أَشَدُّ تَمَكُّنًا فِي التَّأْنِيثِ، مِمَّا فِي آخِرِهِ تَاءٌ التَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّ أَلْفَ التَّأْنِيثِ صِيغَتِ الْكَلِمَةِ عَلَيْهَا، وَلَمْ تُخْرَجِ الْكَلِمَةُ مِنْ تَدْكِيرٍ إِلَى تَأْنِيثٍ، وَتَاءُ التَّأْنِيثِ مَا صِيغَتِ الْكَلِمَةُ عَلَيْهَا، وَأَخْرَجَتِ الْكَلِمَةَ مِنَ التَّدْكِيرِ إِلَى التَّأْنِيثِ؛ وَلِهَذَا الْمَعْنَى قَامَ التَّأْنِيثُ بِالْأَلْفِ فِي مَنَعِ الصَّرْفِ مَقَامَ شَيْئَيْنِ" (الأنباري، 2003م، 34/1. وينظر: ابن الوراق، 1999م، ص 485).

وَرَدَّدَ الْعُكْبَرِيُّ كَلَامَ سَابِقِيهِ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّ "أَلْفَ التَّأْنِيثِ عِلَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، تَمْنَعُ الصَّرْفَ، بِخِلَافِ التَّاءِ؛ لِأَنَّ مُطْلَقَ التَّأْنِيثِ فَرْعٌ، وَلُزُومُهُ كَتَأْنِيثِ آخَرَ، وَالْأَلْفُ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ؛ لِأَنَّهَا صِيغَتُ مَعَ الْكَلِمَةِ مِنْ أَوَّلِ أَمْرِهَا، وَتَبَقِيَ مَعَهَا فِي الْجَمْعِ، نَحْوُ: حُبْلَى وَحُبَالَى، وَلَيْسَتْ فَارِقَةً بَيْنَ مُذَكَّرٍ وَمُؤَنَّثٍ، بِخِلَافِ التَّاءِ، فَإِنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى لَفْظِ الْمُذَكَّرِ، فَتَنْقُلُهُ إِلَى الْمُؤَنَّثِ، وَلَا تَلْزَمُ" (العكبري، 1995م، 511/1. وينظر: السيوطي، دت، 94/1). وَقَالَ ابْنُ النَّاطِمِ: "وَإِنَّمَا كَانَتْ وَحْدَهَا سَبَبًا مَبَاعًا مِنَ الصَّرْفِ؛ لِأَنَّهَا زِيَادَةٌ لَازِمَةٌ لِبِنَاءِ مَا هِيَ فِيهِ" (ابن الناطم، 2000م، ص 451). وَقَالَ الْكُفَوِيُّ: "جَمِيعُ مَا لَا يَنْصَرَفُ يَجُوزُ صَرْفُهُ لِلضَّرُورَةِ فِي الشَّعْرِ، إِلَّا مَا كَانَ فِي آخِرِهِ أَلْفٌ التَّأْنِيثِ الْمَقْصُورَةُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَنْتَفِعُ بِصَرْفِهِ" (الكفوي: الكليات، دت، ص 1043).

وَتَمَّ لَطِيفَةٌ أُشِيرُ إِلَيْهَا هِيَ أَنَّ أَلْفَ الْإِلْحَاقِ تُوجِبُ، أَيْضًا، مَنَعِ الصَّرْفِ، كَأَلْفِ التَّأْنِيثِ، وَلَكِنْ تَمَّ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا هُوَ أَنَّ أَلْفَ الْإِلْحَاقِ لَا تَمْنَعُ الصَّرْفَ إِلَّا مَعَ الْعِلْمِيَّةِ، وَمَا نَحْنُ فِيهِ تَمْنَعُ مَعَ النُّكْرَةِ (الزبيدي، دت، 491/28، والأسترابادي، 1975م، 418/4).

أَلْفُ الْإِلْحَاقِ:

أَلْفُ الْإِلْحَاقِ نَوْعَانِ: أَلْفُ مَقْصُورَةٍ، كَأَلْفِ عَلْقَى (العلقى: سَجَرَ، تَدُومُ حُضْرَتُهُ فِي الْفَيْطِ، وَلَهُ أَفْتَانٌ، طَوَالٌ، يَفَاقُ، لَطَافٌ)، وَأَلْفُ مَمْدُودَةٍ، كَأَلْفِ عَلْبَاءِ (العلباء: عَصَبُ الْعُتُقِ). وَذَكَرَ النَّحَّاءُ أَنَّ أَلْفَ الْإِلْحَاقِ الْمَقْصُورَةَ تُشْبِهُ أَلْفَ التَّأْنِيثِ الْمَقْصُورَةَ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا حَرْفًا زَائِدًا لَازِمًا (ابن الوراق، 1999م، ص 537)، وَأَنَّهَا حَرْفٌ غَيْرٌ مُبَدِّلٌ مِنْ شَيْءٍ، وَأَنَّهَا تَكُونُ فِي بِنَاءِ صَالِحٍ لِأَلْفِ التَّأْنِيثِ الْمَقْصُورَةَ، فَعَلْقَى عَلَى وَرْنِ سَكْرَى، وَعِزْهَى (وَهُوَ اللَّيْلِيُّ) عَلَى وَرْنِ ذِكْرَى، وَذَكَرُوا أَنَّهُ يُسْتَدَلُّ عَلَيْهَا بِجَوَازِ أَنْ يَلْحَقَ مِمَّا هِيَ فِيهِ هَاءُ التَّأْنِيثِ، بِشَرْطِ أَلَّا يَكُونَ عَلَمًا، نَحْوُ: هَذِهِ أَرْطَاءٌ، وَعَلْقَاءٌ؛ لِأَنَّ مَا فِيهِ أَلْفُ التَّأْنِيثِ لَا يَلْحَقُهُ الْهَاءُ، لِامْتِنَاعِ أَنْ يَجْتَمِعَ عَلَامَتَا تَأْنِيثٍ مَعًا (ينظر: ابن جني، دت، 312/3). وَذَكَرُوا، أَيْضًا، أَنَّهُ يُمْنَعُ مِنَ الصَّرْفِ مَعَ الْعِلْمِيَّةِ مَا هِيَ فِيهِ، وَيَنْصَرَفُ مَعَ التَّدْكِيرِ، كَقَوْلِكَ فِي رَجُلٍ اسْمُهُ عَلْقَى: هَذَا عَلْقَى مَعَهُ عَلْقَى آخَرَ، وَأَمَّا الْأَلْفُ الْإِلْحَاقِيَّةُ الْمَمْدُودَةُ، فَمُبَدَّلَةٌ مِنْ يَاءٍ، بِأَيَّةِ صِحَّتِهَا، وَعَدَمِ انْقِلَابِهَا فِي قَوْلِهِمْ: دِرْحَابِيَّةٌ (رَجُلٌ دِرْحَابِيَّةٌ: سَمِينٌ قَصِيرٌ بَطِينٌ)، وَبِنَاوُهَا لَا يَصْلُحُ لِأَلْفِ التَّأْنِيثِ الْمَمْدُودَةِ، فَهُوَ مُذَكَّرٌ (ينظر: المبرد، دت، 268/2، والأنباري، 1981م، 404/1)؛ لِذَا يُصَرَّفُ مَا هِيَ فِيهِ (ابن مالك، 1982م، 1494/3. وينظر: المرادي، 2008م، 1214/3 - 1215، وابن عقيل، 1980م، 334/3، وحسن، دت، 255/4).

الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الْآنَ:

الآنَ طَرَفٌ مِنْ ظُرُوفِ الزَّمَانِ، وَمَعْنَاهُ الْوَقْتُ الْحَاضِرُ. وَفِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِيهِ رَأْيَانِ: (1) أَنَّهُمَا زَائِدَتَانِ زِيَادَةٌ لَازِمَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُمَا، وَأَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ مُجَرَّدًا مِنْهُمَا، فَلَمْ يَقُولُوا: افْعَلْهُ أَنْ، وَإِنَّمَا قَالُوا: افْعَلْهُ الْآنَ. قَالَ الْفَرَّاءُ: "الآنَ حَرْفٌ بُنِيَ عَلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ، لَمْ تُخْلَعْ مِنْهُ" (الفراء، دت، 476/1. وينظر: 508/1). وَهُوَ، وَفَقَّ رَأْيَ الْفَرَّاءِ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ الْفِعْلُ أَنْ، مِنْ قَوْلِكَ: أَنْ لَكَ أَنْ تَفْعَلَ، فَأُدْجِلَ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، ثُمَّ تَرَكَ عَلَى مَذْهَبِ فَعَلٍ، فَأَتَاهُ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ مِنْ بِنَاءِ فَعَلٍ (الفراء: معاني القرآن، دت، 468-469). وَوَفَّقَ رَأْيَ غَيْرِهِ، فَهُوَ مَعْرِفَةٌ بِلَا مِ أُخْرَى مُفْتَرَّةٌ، غَيْرَ هَذِهِ الظَّاهِرَةِ، وَبُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى هَذِهِ الْمُفْتَرَّةِ، الَّتِي تَعَرَّفَ بِهَا، لَا بِهَذِهِ الْمُجُودَةِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُعَرَّفْ (ابن جني، 2000م، 272/1، و32/2، والعكبري، دت، 77/1، وابن يعيش، دت، 131/3 - 132. وينظر أيضًا:

138/1، و98/3). وَعَدَّ الْمَكُودَى هَذَا التَّغْلِيلَ "مِنَ الْغَرَائِبِ؛ لِكُونِهِمْ جَعَلُوهُ مُتَّصِمًا مَعْنَى أَلْ، وَجَعَلُوا أَلِ الْمَوْجُودَةَ فِيهِ زَائِدَةً لَازِمَةً" (المكودي، 2000م، ص 42).

2) أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِتَعْرِيفِ الْحُضُورِ (تَعْرِيفِ الْحُضُورِ: تَعْرِيفٌ يَصْحَبُ الْإِشَارَةَ. ينظر: السيوطي، 1395هـ، 44/2)، وَأَنَّهَا لِلْعَهْدِ الْحُضُورِيِّ، وَلَيْسَتْ زَائِدَتَيْنِ (الغلاييني، 1993م، 151/1). وَوَقَّ هَذَا الرَّأْيُ بُنْيَ عَلَى الْفَتْحِ، لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى اسْمِ الْإِشَارَةِ هَذَا؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: هَذَا الْوَقْتُ الْخَاصِرُ. قَالَ الرَّجَّاجُ: "وَبُنِيَ الْآنَ، وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ دَخَلْنَا بَعْدَهُ غَيْرَ مُتَقَدِّمٍ ... وَهَذِهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ تَتَوَيَّانِ عَنْ مَعْنَى الْإِشَارَةِ" (الزجاج، 1988م، 153/1). وَفِي ظَنِّي أَنَّ الْخِلَافَ فِي أَلْ فِي الْآنَ، إِنْ كَانَتْ زِيَادَةً لَازِمَةً، أَوْ لَا، خِلَافٌ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ، فَهَوَّ ظَرْفُ زَمَانٍ لَازِمٌ الْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ، لَا يَجُوزُ تَجْرِيدهُ مِنْ أَلْ، وَأَنْ يُقَالَ: أَفْعَلُهُ أَنْ، فَذَلِكَ لِحْنٌ؛ "لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ" (ابن يعيش، د ت، 131/3. وينظر: الألوسي، 1415هـ، 291/1).

الْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَوْصُولَةِ؛ الَّذِي وَالَّتِي وَفُرُوعِهِمَا:

ذَكَرْتُ طَائِفَةً مِنَ النَّحْوِيِّينَ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي الَّذِي، وَالَّتِي، وَفُرُوعِهِمَا زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ، وَلَيْسَتْ لِلتَّعْرِيفِ، وَإِنَّمَا هُنَّ مَعَارِفٌ بِصِلَاتِهِنَّ؛ لِذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ حَدْفُهَا (الفارسي، 1993م، 152/1، وابن جني، 2000م، 272/1 - 273، والواحي، 1994م، 47/3، وابن الأثير، 1420هـ، 238/2، وابن الخشاب، 1972م، ص 306، والعكبري، 1995م، 115/2، وابن الحاجب، 1989م، 768/2، والمكودي، 2005م، ص 43، والغلاييني، 1993م، 150/1 - 151). وَذَكَرَ أَنَّ "الَّذِي عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ أَصْلُهُ: لَذِي، مِثْلُ عَمِي، وَلَزِمَتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، فَلَا يُفَارِقَانِي (ابن السراج، د ت، 262/2)، وَأَنَّ أَصْلَ النَّبِيِّ: لَتِي (أبو حيان، د ت، 20/3). وَأَكَّدَ هَذَا ابْنُ سَيِّدِهِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ رَعَمَ أَنَّ (أَلْ) زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ، وَتَعْرِيفُ الَّذِي بِصِلَتِهِ، وَصَحَّحَ ابْنُ سَيِّدِهِ ذَلِكَ، مُلَمِّعًا إِلَى أَنَّهُ لَوْ "كَانَ الَّذِي إِتْمَا حَصَلَ لَهُ التَّعْرِيفُ مِنْ أَجْلِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ لَا بِالصِّلَةِ، لَوْجِبَ أَنْ تَكُونَ مِنْ وَمَا الْمَوْصُولَتَانِ نَكِرَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا أَلْفَ، وَلَا مَ فِيهِمَا" (ابن سيده، 1996م، 262/4). وَزَادَ ابْنُ الْخَشَّابِ، وَذَكَرَ أَنَّ أَلْ زِيدَتْ زِيَادَةً لَازِمَةً لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ، كَمَا اسْتَدَلَّ لِتَعْرِيفِهَا بِصِلَاتِهَا بِامْتِنَاعِ أَنْ تَدْخُلَ عَلَامَةُ النِّكَرَةِ؛ رُبَّ عَلَيْهَا، وَبَوَافِهَا بِالْمَعَارِفِ دُونَ النِّكَرَاتِ فِي قَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِالَّذِي فِي الدَّارِ الطَّرِيفِ (ابن الخشاب، 1972م، ص 306، وينظر: الفارسي، 1993م، 152/1)، وَذَكَرَ الْعُكْبَرِيُّ "أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَوْ حَصَلَا التَّعْرِيفُ، لَكَانَ الْإِسْمُ مُسْتَعْمَلًا بِدُونِهِمَا نِكْرَةً، إِذْ جَمِيعٌ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ لَامُ التَّعْرِيفِ كَذَلِكَ" (العكبري، 1995م، 115/2. وينظر: أبو حيان، د ت، 20/3). وَالظَّاهِرُ أَنَّ سَبَبِيَّةَ يَخْرُجُ مِنْ هُوَ لَاءِ الْبَصْرِيِّينَ الْقَائِلِينَ بِالزِّيَادَةِ اللَّازِمَةِ؛ ذَلِكَ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِ إِذْ قَالَ: "وَإِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا: الَّذِي رَأَيْتَهُ ... وَلَا يَجُوزُ لَكَ أَنْ تُسَمِّيَهُ ...؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ... وَالَّذِي مَعَ صِلَتِهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، نَحْوُ: الْخَارِثِ، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْبِنَاءُ" (سيبويه، 1988م، 333/3)، فَظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ يُبْنِي أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلتَّعْرِيفِ، لَيْسَتْ زَائِدَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجُزْ بِنَاءُهُ إِذَا سُمِّيَ بِهِ، كَمَا لَا يَجُوزُ بِنَاءُ نَحْوِ الْخَارِثِ؛ لِامْتِنَاعِ أَنْ يَجْتَمِعَ فِيهِ تَعْرِيفَانِ مَعًا؛ الْأَلْفُ وَاللَّامُ. وَاتَّبَعَ سَبَبِيَّةَ الْفَرَّاءِ، وَعَدَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ، هَاهُنَا، لِلتَّعْرِيفِ (المكودي، 2005م، ص 43). وَيَرَى الْفَرَّاءُ أَنَّ أَصْلَ الَّذِي اسْمُ الْإِشَارَةِ؛ ذَا، وَأَصْلُ النَّبِيِّ: تِي، وَلَهُ تَمَحُّلَاتٌ بَعِيدَةٌ حَتَّى صَارَا الَّذِي وَالَّتِي (أبو حيان، د ت، 20/3. وينظر: الجبالي، 2014م، ص 702). وَأَشَارَ الْفَرَّاءُ فِي (مَعَانِي الْفُرَّانِ) إِلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي الَّذِي، وَالَّذِينَ، وَذَكَرَ أَنَّهَا لَازِمَتَانِ "أَلْهُمَا غَيْرُ مُفَارِقَتَيْنِ" (الفراء، د ت، 467/1)، دُونَ أَنْ يُبَيَّنَ إِنْ كَانَتَا لِلتَّعْرِيفِ، أَوْ لَا. وَذَكَرَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ الْخِلَافَ فِي حَرْفِ التَّعْرِيفِ الدَّخِلِ عَلَى الْإِسْمِ الْمَوْصُولِ؛ الَّذِي، وَأَنَّهُ قِيلَ: "هُوَ لِمَحْضِ التَّعْرِيفِ الْحُضُورِيِّ، وَقِيلَ: هُوَ حَرْفٌ زَائِدٌ لَازِمٌ (درويش، 1415هـ، 135/1).

وَحَاصِلُ الْقَوْلِ فِي حَقِيقَةِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي الَّذِي، وَالَّتِي، وَتَشْبِيهِتَهُمَا، وَجَمْعِهِمَا أَنَّ فِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ قَوْلَيْنِ: الْأَوَّلُ أَنَّهُمَا زَائِدَتَانِ لِلتَّعْرِيفِ، عَلَى حَدِّهِمَا فِي الرَّجُلِ، وَالْعُلَامِ، لِأَنَّ الَّذِي وَفُرُوعَهُ مَعَارِفٌ، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ مُعَرَّفَانِ، فَكَانَ إِفَادَةُ التَّعْرِيفِ بِهِمَا. وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّهُمَا زَائِدَتَانِ. وَذَكَرَ ابْنُ يَعْيشَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالزِّيَادَةِ، وَفَقَّ هَذَا الْقَوْلِ، لَفْظُ التَّعْرِيفِ، لَا مَعْنَاهُ، وَاسْتَدَلَّ ابْنُ يَعْيشَ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ "لَيْسَتْ لِمَعْنَى التَّعْرِيفِ بِأَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي الْمَوْصُولَاتِ زِيَادَةٌ لَازِمَةٌ، وَلَا مَ التَّعْرِيفِ لَا نَعْرِفُهَا جَاءَتْ لَازِمَةً، بَلْ يَجُوزُ إِسْقَاطُهَا، نَحْوُ: الرَّجُلِ، وَالْعُلَامِ، وَرَجُلٍ، وَغُلَامٍ. وَلَمْ نَجِدْهُمْ قَالُوا: لَذِي، كَمَا قَالُوا: غُلَامٌ، فَلَمَّا خَالَفَتْ مَا عَلَيْهِ نَظَائِرُهَا، دَلَّ عَلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ لِغَيْرِ مَعْنَى التَّعْرِيفِ، كَمَا يَزَادُ غَيْرُهَا مِنَ الْحُرُوفِ.

وَالْأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّا نَجِدُ كَثِيرًا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمُوصُولَةِ مُعْرَّاةً مِنَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ مُعْرَفَةٌ، وَهِيَ: مَنْ، وَمَا، وَأَيُّ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ مَنْ عِنْدَكَ"، وَأَخَذْتُ مَا أَعْطَيْتَنِي، وَلَأَكْرَمَنْ أَيْهَمُ فِي الدَّارِ. فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا مَعَارِفٌ، وَلَا أَلْفَ وَلَا لَامَ فِيهَا، كَمَا كَانَتْ فِي الْوَالِدِيِّ وَالْوَالِدِيَّةِ. وَإِنَّمَا تَعْرَفُهَا بِمَا بَعْدَهَا مِنْ صِلَاتِهَا، وَإِذَا تَبَيَّنَ أَنَّ الصِّلَةَ مُعْرَفَةٌ، لَمْ يَكُنِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، فِيمَا دَخَلَا فِيهِ مِنَ الْمُوصُولَاتِ، مُعْرَفَةً أَيْضًا" (ابن يعيش، دت، 374/2).

وَقَدْ يَكُونُ نَافِعًا أَنْ أُشِيرَ إِلَى أَنَّ مَا لَزِمَتْهُ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، كَلَفِظَ الْجَلَالَةَ، تَدْخُلُ عَلَيْهِ آدَاءُ النَّدَاءِ يَا مُبَاشِرَةً، وَلَكِنْ هُنَا لَا يَجُوزُ دُخُولُهَا عَلَى الْوَالِدِيِّ وَالْوَالِدِيَّةِ، "وَإِنْ كَانَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لَا يُفَارِقَانِيهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا صِفَتَانِ، وَلَمْ يَكُنْ اسْتِعْمَالُهُمَا، فَفَارَقْنَا اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى" (ابن الوراق، 1999م، ص 242 - 343). وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: صِفَتَانِ أَنَّ الْوَالِدِيَّةَ وَالْوَالِدِيَّةَ تَدْخُلَانِ "وَصَلَّةً إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجَمَلِ" (ابن يعيش، 2001م، 157/1. وينظر: 243/2).

الألف واللام في اللات:

ذَكَرَ ابْنُ الْكَلْبِيِّ أَنَّ اللَّاتَ بِالطَّائِفِ، وَكَانَتْ صَخْرَةً مُرْتَفِعَةً، يَلْتُ يَهُودِيٌّ عِنْدَهَا السُّوَيْقَ، وَكَانَ سَدَنُهَا مِنْ تَقِيفٍ، وَبَنُوا عَلَيْهَا بُيُوتًا، وَكَانَتْ فُرَيْشٌ، وَجَمِيعُ الْعَرَبِ تَعْظِمُهَا، وَهِيَ الَّتِي ذَكَرَهَا اللَّهُ، عَزَّ وَجَلَّ، فِي قَوْلِهِ: {أَقْرَأْتُمْ اللَّاتِ وَالْعُزَّىٰ} [النجم: 19] (الكلبي، 2000م، ص 16).

وَلَعَلَّ الْأَخْفَشَ هُوَ أَوَّلُ مَنْ ذَكَرَ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي اللَّاتِ لِأَمْتَانِ، إِذْ نَاقَشَ كَسْرَ تَائِهَاتِهَا فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، وَأَنَّ الْوَالِدِيَّةَ سَوَّغَ ذَلِكَ، وَجَوَّدَهُ أَنَّ "الْأَلْفَ وَاللَّامَ الَّتِي فِي اللَّاتِ لَا تَسْفُطَانِ، وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَتَيْنِ" (الأخفش، 1999م، 11/1). وَأَشَارَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ إِلَى قَوْلِ الْأَخْفَشِ، وَصَحَّحَهُ مُسْتَدَلًّا بِأَنَّ اللَّاتَ اسْمٌ عَلِيمٌ، وَالْأَعْلَامُ لَا تَدْخُلُهَا لَامُ الْمَعْرِفَةِ إِلَّا عَلَى حَدِّ دُخُولِهَا فِي الْحَارِثِ، وَالْعَبَّاسِ وَالْفَضْلِ، وَاللَّاتُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ (الفارسي، 1987م، ص 290). وَمَعْنَى كَلَامِ الْفَارِسِيِّ فَسَّرَهُ الشَّاطِبِيُّ إِذْ ذَكَرَ أَنَّ اللَّاتَ عَلِمٌ بِمَنْزِلَةِ يَعْوُثٍ، وَيَعْوُوقٍ، وَنَسْرِ، وَمَنَاءَ، وَهَذِهِ كُلُّهَا أَعْلَامٌ لِأَسْمَاءِ أَصْنَافٍ، وَالْأَعْلَامُ لَيْسَتْ بِحَاجَةٍ إِلَى آدَاءِ تَعْرُفِهَا، وَلَيْسَتْ مِنْ قَبِيلِ الْحَارِثِ وَالْعَبَّاسِ، مِنْ الْأَوْصَافِ الْمُسَمَّيَةِ بِهَا، وَالَّتِي أَلْحَقَتْ بِهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْمَحْ أَصْلِيهَا، وَهُوَ الْوَصْفِيَّةُ، وَزَادَ الشَّاطِبِيُّ أَنَّهُ "لَمْ نَسْمَعْهُمْ قَالُوا: عَزَى وَلَا لَاتَ، بِعَيْرِ آدَاءِ" (الشاطبي، 2007م، 559/1).

وَرَدَّ قَوْلَ الْأَخْفَشِ، جَمَاعَةٌ آخَرُونَ، وَأَخَذُوا بِهِ، وَعَدُّوا الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي اللَّاتِ زَائِدَتَيْنِ لِأَمْتَيْنِ (ابن جني، 2000م، 32/2، والعكبري، دت، 516/1، وابن يعيش، دت، 138/1، وابن الحاجب، دت، 720/2، والمكودي، 2005م، ص 42). وَأَخَذَ بِمَذْهَبِ الزِّيَادَةِ اللَّازِمَةِ، هَاهُنَا أَيْضًا، ابْنُ النَّاطِمِ، ثُمَّ قَالَ: "فَإِنَّهُ لَمْ يُعْهَدْ بِعَيْرِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ" (ابن الناطم، 2000م، ص 70). أَيْ: الرَّاغِبُ عِنْدِي أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي اللَّاتِ لَيْسَتْ زَائِدَتَيْنِ لِأَمْتَيْنِ، بَلْ هُمَا لِلْمَحْ الصَّفَةِ، وَالذَّلِيلُ أَنَّ ابْنَ الْكَلْبِيِّ أوردَ فِي اللَّاتِ شِعْرًا، وَقَعَتْ فِيهِ بِالْفِ وَاللَّامِ، كَمَا فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ، وَشِعْرًا وَقَعَتْ فِيهِ مُجَرَّدَةً مِنْهُمَا، وَهُوَ قَوْلُ عَمْرِو بْنِ الْجَعْدِيِّ:

فَأَيُّ وَتُرْكِي وَصَلْ كَأْسٍ لِكَالَّذِي ... تَبَرَّأَ مِنْ لَاتٍ وَكَانَ يَدِينُهَا

فَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ قَالَتْ لِهَذَا الْمُسَمَّى بِلَاتٍ: اللَّاتُ، كَمَا قَالَتْ لِلشَّخْصِ الْوَاحِدِ الْمُسَمَّى بِحَسَنِ: الْحَسَنُ، وَبِحُسَيْنٍ: الْحُسَيْنُ، وَبِعَبَّاسٍ: الْعَبَّاسُ، فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِي مِثْلِ هَؤُلَاءِ عِنْدَهُمْ لِلْمَحْ الْوَصْفِيَّةِ (وينظر: ابن الحاجب: دت 719/2).

وَتَمَّ دَلِيلٌ آخَرٌ هُوَ قَوْلُ سَبِيئِيَّةٍ: "وَأَمَّا الْإِضَافَةُ إِلَى لَاتٍ مِنَ اللَّاتِ وَالْعُزَّىٰ"، فَظَاهِرُهُ إِذْ قَالَ: "إِلَى لَاتٍ" يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَيْسَتْ زَائِدَتَيْنِ لِأَمْتَيْنِ (سبويه، 1988م، 368/3. وينظر: ابن السراج، دت، 79/3).

الألف واللام في اسم الصوت: الجوت:

ذَكَرَ اللُّغَوِيُّونَ أَنَّهُ يُقَالُ لِلْإِبِلِ إِذَا دَعَوْتَهَا إِلَى الْمَاءِ: جُوتَ جُوتَ، وَأَنَّهُ مِنَ الْأَصْوَاتِ الْمَحْكِيَّةِ، وَبُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ لِلْحِفَّةِ. وَذَكَرَ الْكَسَائِيُّ أَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ أَدْخَلَ عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِي قَوْلِهِ (البيت من الطويل وقائله عوفيف القوافي الفزاري، كما ابن الحاجب، 1989م، 317/1، حاشية رقم 3):

دَعَاهُنَّ رَدْفِي فَارْعَوَيْنَ لِصَوْتِهِ ... كَمَا رُغِتَ بِالْجُوتِ الطَّمَاءِ الصَّوَادِيَا

وَأَبْقَاهُ مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ، وَوَجَّهَ ذَلِكَ بِأَنَّهُ أَرَادَ بِهِ الْحِكَايَةَ (الجوهري، 1987م، 246/1، وابن فارس، 1979م، 492/1)، فَتَرَكَهُ عَلَى خَالِهِ قَبْلَ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ (ابن منظور، 1414هـ، 21/2). وَتَبَّأَ بِهَذَا التَّوْجِيهِ ابْنُ سَيِّدِهِ، وَأَنَّ الْأَخْفَشَ لَمْ يَقْبَلْهُ، وَأَنَّ الصَّحِيحَ عِنْدَ الْأَخْفَشِ "أَنَّ اللَّامَ هُنَا زَائِدَةٌ" (ابن سيده، 2000م، 535/7).

وَدَكَرَ الْأَزْهَرِيُّ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو كَانَ يَكْسِرُ النَّاءَ مِنْ قَوْلِهِ: بِالْجَوْتِ، لِدُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَيَمْنَعُ مِنْهُ الْحَكَايَةَ، وَأَنَّ أَبَا الْهَيْثَمِ كَانَ يُكْرِى الْبِنَاءَ عَلَى الْفَتْحِ "وَيَقُولُ: إِذَا دَخَلَ الْأَلْفُ، أُعْرِبَ، وَيُنْشِدُهُ: كَمَا رُغِتَ بِالْجَوْتِ" (الأزهرى: 2001م، 113/1). وينظر: الصاغانى، 1970 - 1979م، 307/1).

وَوَقَفَ ابْنُ يَعِيشَ عَلَى الشَّعْرِ، وَأَنَّ الشَّاعِرَ قَالَ: بِالْجَوْتِ، فَأَبْقَاهُ مَبْنِيًّا عَلَى الْفَتْحِ، وَلَمْ يُعْرِبْهُ، وَأَنْبَأَ ابْنُ بَعْيشَ أَنَّ دُخُولَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ لَا يُوجِبُ لِقَوْلِهِ: بِالْجَوْتِ الْإِعْرَابَ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فِيهِ زَانِدَتَانِ زِيَادَةٌ لَازِمَةٌ، وَالزَّائِدُ اللَّازِمُ لَا يَجُوزُ نَزْعُهُ، وَإِسْقَاطُهُ. قَالَ: "وَقَالَ: بِالْجَوْتِ، فَأُدْخِلَ عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ، وَأَبْقَاهُ عَلَى حَالِهِ مِنَ الْحَكَايَةِ وَالْبِنَاءِ؛ لِأَنَّ إِحْقَاقَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ الْأَسْمَاءَ الْمَبْنِيَّةَ لَا يُوجِبُ لَهَا الْإِعْرَابَ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ: الْآنَ، وَالَّذِي، وَالَّتِي، وَنَحْوَهَا كَيْفَ دَخَلَتْ عَلَيْهَا اللَّامُ، وَلَمْ تُوجِبْ لَهَا إِعْرَابًا؟ فَكَذَلِكَ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فِي الْجَوْتِ زَائِدَةٌ عَلَى حَدِّ زِيَادَتِهَا فِيمَا ذَكَرْنَا، وَلَا يُوجِبُ ذَلِكَ إِعْرَابًا؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَلْحَقْ هَذَا الْقَبِيلَ؛ لِأَنَّ مَجْرَاهُ مَجْرَى الْفِعْلِ. أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِي مِثْلِ: عَاقٍ، وَصَنَةٍ، وَنَحْوَهُمَا" (ابن يعيش، دت، 98/3. وينظر: 89/3).

وَأَشَارَ ابْنُ الْحَاجِبِ إِلَى الظَّاهِرَةِ، وَذَكَرَ أَنَّ قِيَاسَ الْأَلْفَاظِ، الَّتِي تُسْتَعْمَلُ مُرَادًا بِهَا لَفْظُهَا أَنْ تُسْتَعْمَلَ عَلَى لَفْظِهَا، فَإِنْ كَانَتْ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلَا مِ، اسْتَعْمَلَتْ كَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَتْ بِأَلْفٍ وَلَا مِ، اسْتَعْمَلَتْ كَذَلِكَ، وَاسْتَنْتَى ابْنُ الْحَاجِبِ مِنْ ذَلِكَ لَفْظَ النَّكِرَةِ، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي إِدْخَالِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهَا، نَحْوُ: جَاءَنِي رَجُلٌ، أَوْ جَاءَنِي الرَّجُلُ، وَذَكَرَ أَنَّ قِيَاسَ اسْتِعْمَالِ اسْمِ الصَّوْتِ جَوْتُ أَنْ يُقَالَ: رُغِتَ بِالْجَوْتِ، مَبْنِيًّا وَمُعْرَبًا، ثُمَّ أَنْبَأَ أَنَّ إِدْخَالَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ سَادٌّ، لَيْسَ بِقِيَاسٍ، وَأَنَّهُ كَانَتْ لِيهِمَا عَلَى مِثْلِ: آمِينَ وَرُؤَيْدٍ، وَأَنَّ ذَلِكَ بَعِيدٌ، ثُمَّ خَلَصَ إِلَى أَنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، مِمَّا حَرَجَ عَنِ اسْتِعْمَالِهِ لِلْمَعْنَى الَّتِي وَضِعَ لَهُ؛ يَجُوزُ فِيهِ الْحَكَايَةُ عَلَى الْبِنَاءِ، كَمَا فِي الشَّعْرِ، كَمَا يَجُوزُ فِيهِ الْإِعْرَابُ، ثُمَّ قَالَ: "وَالْحَكَايَةُ هِيَ الْأَكْثَرُ" (ابن الحاجب، 1989م، 317/1 - 318).

وَاتَّبَعَ ابْنُ النَّاطِمِ ابْنَ الْحَاجِبِ فِيمَا خَلَصَ إِلَيْهِ، وَالْمَعْنَى، مُعَقِّبًا عَلَى الشَّعْرِ، إِلَى أَنَّ مَا يَقَعُ مِنْ أَسْمَاءِ الصَّوْتِ "مَوْجِعَ الْمُتَمَكِّنِ يَجُوزُ فِيهِ الْإِعْرَابُ وَالْبِنَاءُ"، وَذَكَرَ أَنَّهُ "يُرْوَى بِكَسْرِ الْجَوْتِ، وَفَتْحِهَا" (ابن الناظم، 2000م، ص 438). وَأَشَارَ الْأَسْتَرَابَادِيُّ إِلَى أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَصْوَاتِ قَدْ صَرَفُوهَا تَصْرِيفَ الْأَسْمَاءِ، فَأَدْخَلُوهَا فِي بَعْضِهَا الْأَلْفَ وَاللَّامَ، إِذَا قَصَدُوا لَفْظَ الصَّوْتِ، لَا مَعْنَاهُ، وَذَكَرَ الشَّعْرُ، وَمَاتَلَهُ بِقَوْلِكَ: أَمْرُهُ بِاضْرِبْ؛ أَي: بِهَذَا اللَّفْظِ (الاسترابادي، دت، 81/2).

البناء في: أَفْعَلُ بِهِ:

بِصَرْفِ النَّظَرِ عَنِ خِلَافِ النَّحَاةِ فِي طَبِيعَةِ التَّرْكِيْبِ؛ أَفْعَلُ بِهِ، فَالَّذِي يَغْنِينَا مِنْهُ، هَاهُنَا، الْبِنَاءُ. فَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّهَا زِيَادَةً لَازِمَةً، وَوَجَّهَ ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ: فِي: أَحْسِنَ بَرِيدٌ، مَعْنَى الْخَيْرِ (الفارسي: 2002م، ص 73، وابن الخباز، 2007م، ص 384)؛ أَي: أَحْسَنَ زَيْدٌ، فَلَمَّا نُقِلَ إِلَى الْإِنْشَاءِ؛ الْأَمْرُ، صَارَ أَحْسِنَ زَيْدٌ، وَهَذَا مُسْتَقْبَحٌ؛ إِذْ أُسْنِدَ فِعْلُ الْأَمْرِ لِلظَّاهِرِ، فَزِيدَتِ الْبِنَاءُ فِي الْفَاعِلِ زِيَادَةً لَازِمَةً؛ إِذَا "الْمَعْنَى التَّعْجِبُ، وَلِيخَالِفَ لَفْظُهُ لَفْظَ سَائِرِ الْأَخْبَارِ" (ابن السراج، دت، 101/1)، وَإِمَّا لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ، وَلِيَسْتَلِمَ مِنَ الْفَسَادِ، وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ "... فَغَيَّرَ اللَّفْظَ، وَزِيدَتِ الْبِنَاءُ فِي الْفَاعِلِ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ، فَمِنْهُمْ لَزِمَتْ هُنَا" (ابن هشام، 1383هـ، ص 320. وينظر: 1985م، ص 144).

وَمِنْ النَّحْوِيِّينَ مَنْ أَنْكَرَ لُرُومَ الزِّيَادَةِ فِي أَفْعَلُ بِهِ، وَعَدَّ الْبِنَاءَ زَائِدَةً فِي الْمَفْعُولِ بِهِ لِلتَّأَكِيدِ، عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّ هَمْزَةَ أَفْعَلُ لِلْجَعْلِ، كَزِيَادَتِهَا فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ} [البقرة: 195]؛ أَي: أَيْدِيكُمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّ الْبِنَاءَ لِلتَّعْدِيَةِ، عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّ الْهَمْزَةَ لِلصِّيْرُورَةِ (ابن مالك، 1990م، 38/3)، وَمَعْنَى: أَحْسِنَ بَرِيدٌ: اجْعَلْهُ دَا حُسْنٍ. وَأَقْوَى الْأَدِلَّةِ عَلَى أَنَّ الْبِنَاءَ لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ لَازِمَةً سَفُوطُهَا مَعَ مَجْرُورِهَا؛ إِذَا سَفُوطًا مُسْتَبَاحًا (ابن الناظم، 2000م، ص 328)، أَوْ اخْتِصَارًا (أبو حيان، دت، 193/10)، لِذِلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} [مريم: 38] (ابن مالك، 1982م، 1079/2، و1990، 177/2)، وَإِمَّا سَفُوطًا اقْتِصَارًا (أبو حيان، دت، 193/10)، وَهُوَ سَادٌّ عِنْدَ بَعْضِهِمْ (الصبان، 1997، 29/3)، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (البيت من الطويل، وهو لابن الورد، 1984هـ، ص 37):

فَذَلِكَ إِنْ بَلَقَ الْمَبْنِيَّةَ يَلْقَاهَا ... حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَعْنُ يَوْمًا فَأَجْدِرُ

أَوْ سَفُوطُهَا جَوَازًا مِنَ التَّرْكِيْبِ، إِنْ كَانَ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ أَنْ وَصَلَتْهَا، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ (ابن مالك، 1990، 34/3): "وَالْبِنَاءُ الْجَارَةُ مَا بَعْدَ أَفْعَلٍ لَا تَحْدَفُ، إِلَّا إِذَا كَانَ مَصْنُوبُهَا أَنْ وَالْفِعْلُ، كَقَوْلِهِ (البيت من الطويل، وهو لبعض الصحابة في: ابن عقيل، 1980، 157/3):

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ: تَقَدَّمُوا ... وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمَقْدَمًا

بَلْ إِنَّهُمْ أَسْفَطُوا الْبِنَاءَ، وَتَصَبَّوْا لِاسْمِ (أبو حيان، دت، 193/10، والشاطبي، 2007م، 38/3، و449/4)، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (الشاعر من الوافر، ولم أعرف قائله فيما طالعته، وهو من شواهد: السيوطي، دت، 50/3):

أَلَا طَرَقْتَ رَجَالَ الْقَوْمِ لَيْلَى ... فَأَبْعُدُ دَارَ مُرْتَجِلِ مَزَارَا

الفَاءُ مَعَ إِذَا الْفَجَائِيَّةِ:

اسْتَشْكَلَ النَّحْوِيُّونَ تَوْجِيهَ طَبِيعَةِ الْفَاءِ، وَحَقَّقَتِهَا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: خَرَجْتُ، فَإِذَا زَيْدٌ. أَهْيَ زَائِدَةٌ، كَمَا قَالَ الْمَازِنِيُّ، أَوْ عَاطِفَةٌ (وينظر: المبرد، دت، 178/3)، كَمَا قَالَ مَبْرَمَانٌ، أَوْ دَخَلْتُ عَلَى حَدِّ دُخُولِهَا فِي جَوَابِ الشَّرْطِ، كَمَا قَالَ الزِّيَادِيُّ؟ ذَكَرَ هَذِهِ الْمَعَانِي لِلْفَاءِ ابْنُ جَنِّي مَسْنُوبَةً، وَأَبْطَلُ قَوْلَ الزِّيَادِيِّ وَمَبْرَمَانَ، وَأَفْسَدَهُمَا، وَصَحَّحَ قَوْلَ الْمَازِنِيِّ: إِنَّهَا زَائِدَةٌ، وَانْتَصَرَ لَهُ، وَهُوَ مَا يَعْنِيانَا، وَفَقَّ مَعْنَى هَذَا الدَّرْسِ.

وَمَعْنَى كَلَامِ ابْنِ جَنِّي مُنْتَصِرًا، لِكُونِهَا زَائِدَةٌ، أَنَّ الزَّائِدَ حُكْمُهُ أَنْ يُطْرَحَ، وَأَلَّا يَخْتَلَّ مَعْنَى الْكَلَامِ بِطَرْحِهِ، أَمَّا الْحُكْمُ مَعَ الْفَاءِ، هَاهُنَا، فَمُخْتَلَفٌ؛ فَيُحْيَى، وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةٌ، فَإِنَّ زِيَادَتَهَا زِيَادَةٌ لَازِمَةٌ؛ لِذَا لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا، فَلَا يُقَالُ: خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ. قَالَ: "فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: إِذَا كَانَتْ الْفَاءُ فِي قَوْلِنَا: خَرَجْتُ، فَإِذَا زَيْدٌ، زَائِدَةٌ، فَأَجْزُ: خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ حُكْمُهُ أَنْ يُمَكِّنَ طَرْحَهُ، وَلَا يَخْتَلُّ الْكَلَامَ بِذَلِكَ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ، عَرَّ اسْمُهُ: {فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَيْتَ لَهُمْ} [آل عمران: 159]، لَمَّا كَانَتْ (مَا) زَائِدَةٌ، جَارَ أَنْ تَقُولَ فِي الْكَلَامِ، لَا فِي الْقُرْآنِ: فَبِرَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَيْتَ لَهُمْ ... فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْفَاءَ، وَإِنْ كَانَتْ، هَاهُنَا، زَائِدَةٌ، فَإِنَّهَا زِيَادَةٌ لَازِمَةٌ، لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا. وَذَلِكَ أَنَّ مِنَ الزَّوَائِدِ مَا يَلْزَمُ الْبَيِّنَةَ ... فَرُبَّ زَائِدَةٍ مَا يَلْزَمُ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا، وَكَذَلِكَ، أَيْضًا، قَوْلِنَا: خَرَجْتُ، فَإِذَا زَيْدٌ، الْفَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ أَيْضًا" (ابن جني، 2000م، 271/1 - 274).

وَأَلْمَعُ، قَبْلَ مَتَابَعَةِ دَرْسِ الْفَاءِ لَدَى غَيْرِ ابْنِ جَنِّي، إِلَى أَنَّ ابْنَ جَنِّي نَاقَصَ، فِي (الْخَصَائِصِ)، إِذْ مَنَعَ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةٌ، أَوْ لِلْجَزَاءِ، وَقَوَى كَوْنَهَا لِلْعَطْفِ. قَالَ: "... وَبِهَذَا يَقْوَى عِنْدِي قَوْلُ مَبْرَمَانَ: إِنَّ الْفَاءَ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: خَرَجْتُ، فَإِذَا زَيْدٌ عَاطِفَةٌ، وَلَيْسَتْ زَائِدَةٌ، كَمَا قَالَ أَبُو عُمَانَ؛ وَلَا لِلْجَزَاءِ، كَمَا قَالَ الزِّيَادِيُّ" (ابن جني، دت، 323/3).

وَنَقَلَ ابْنُ يَعْيشَ، أَيْضًا، مَا قِيلَ فِي الْفَاءِ فِي: خَرَجْتُ، فَإِذَا زَيْدٌ، فَضَعَفَتْ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةٌ، إِذْ لَمْ يَعْدهَا مِنَ الزَّائِدِ اللَّازِمِ، الَّذِي لَا يَجُوزُ طَرْحُهُ؛ لِذَا مَنَعَ: خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ. وَأَلْمَعُ ابْنَ يَعْيشَ إِلَى مَذْهَبِ ابْنِ جَنِّي، دُونَ أَنْ يَذْكُرَهُ، وَرَدَّهُ مُحْتَجًّا بِأَنَّ لُزُومَ الزِّيَادَةِ "عَلَى خِلَافِ الدَّلِيلِ، فَلَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ مَا وَجَدَ عَنْهُ مَسْنُوحَةً"؛ وَضَعَفَتْ ابْنَ يَعْيشَ كَذَلِكَ أَنْ تَكُونَ دَخَلَتْ عَلَى حَدِّ دُخُولِهَا فِي جَوَابِ الشَّرْطِ؛ مُحْتَجًّا بِأَنَّهَا لَا مَعْنَى لِلشَّرْطِ فِيهَا، هَاهُنَا؛ لِأَنَّهَا لَا تُعْنِي فِي الْجَوَابِ عَنِ الْفَاءِ، كَمَا أَغْنَتْ فِي قَوْلِهِ عَرَّ وَجَلَّ: {وَإِنْ نُصِبَهُمْ سَبِيحَةً بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْتَطُونَ} [الروم: 36]؛ وَصَحَّحَ كَوْنَهَا عَاطِفَةً، حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى، وَأَنَّ الْمَعْنَى: خَرَجْتُ، فَقَدْ جَاءَنِي زَيْدٌ، فِي مِثْلِ هَذَا الْفَاءِ عَاطِفَةٌ لَا مَحَالَةَ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ (ابن يعيش، دت، 112/5).

وَذَكَرَ الْأَسْتَرَابَادِيُّ أَقْوَالَهُمْ فِي هَذِهِ الْفَاءِ الدَّاجِلَةِ عَلَى إِذَا الْمُفَاجِئَةِ، فَرَدَّ الْقَوْلَ بِزِيَادَتِهَا، وَوَصَفَهُ بِأَنَّهَا "لَيْسَ بِشَيْءٍ، إِذْ لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا، وَلَمْ يَتَّفِقْ إِلَى أَنَّ زِيَادَتَهَا لَازِمَةٌ (الأسترابادي، دت، 104/1).

وَأَفْرَدَ ابْنُ هِشَامٍ مَسْأَلَةً فِي الْفَاءِ فِي نَحْوِ: خَرَجْتُ إِذَا الْأَسَدُ، فَذَكَرَ ثَلَاثَةَ الْأَقْوَالِ فِيهَا، وَنَسَبَ الْقَوْلَ بِزِيَادَتِهَا زِيَادَةً لَازِمَةً لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ، وَالْمَازِنِيِّ، وَجَمَاعَةٍ، وَلَمْ يَقْبَلْ هَذَا الْقَوْلَ؛ لِأَنَّهُ "لَا يَحْسُنُ إِسْقَاطُهَا؛ لِئَسْهَلُ دَعْوَى زِيَادَتِهَا" (ابن هشام، 1985م، ص 221).

وَمِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ مَنْ ذَكَرَ، فِيمَا قِيلَ فِيهَا، أَنَّهَا مِنَ الزَّوَائِدِ اللَّازِمَةِ، دُونَ إِبْدَاءِ الرَّأْيِ فِي هَذَا الْقَوْلِ. قَالَ الْعُكْبَرِيُّ: "مَنْ الزَّوَائِدِ مَا يَلْزَمُ، كَالْفَاءِ فِي قَوْلِكَ: خَرَجْتُ، فَإِذَا زَيْدٌ" (العكبري، 1995م، 116/2)، وَقَالَ النُّعْمَانِيُّ: "... قِيلَ مِنَ الزَّوَائِدِ مَا يَلْزَمُ، كَالْفَاءِ فِي قَوْلِكَ: خَرَجْتُ، فَإِذَا زَيْدٌ" (النعماني، 1998م، 116/2)، وَقَالَ الْكُفَوِيُّ: إِنَّهَا "زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ" (الكفوي، دت، ص 71).

كَافٌ كَأَيْنٌ، وَكَذَا، وَكَأَنَّ، وَكَمْ (ثُمَّ تَفْرِيغَاتٌ كَثِيرَةٌ مُبَيَّنَةٌ عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّرْكِيبِ، هَاهُنَا، لَيْسَتْ مِنْ شَأْنِ هَذِهِ الْمُبَاحَثَةِ؛ لِأَنَّهَا تُتَوَلَّاهَا، إِلَّا مَا اتَّصَلَ بِالزِّيَادَةِ، فَانْتُظِمَتْ فِي مَطَائِبِهَا لِمَنْ أَرَادَهَا):

يُلْمَعُ النَّحْوِيُّونَ، عَلَى خِلَافِ بَيْنُهُمْ (ينظر: أبو حيان، دت، 46/10 - 48)، إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ جُزْأَيْنِ: أَحَدُهُمَا كَافٌ التَّنْسِيْبِيَّةِ، وَالْآخَرُ أَيُّ الْإِسْتِفْهَامِيَّةِ الْمُنَوَّنَةِ فِي كَأَيْنٌ، وَذَا فِي كَذَا، وَأَنَّ فِي كَأَنَّ، ثُمَّ نَصَّ بَعْضُهُمْ صَرِيحًا عَلَى أَنَّ الْكَافَ فِيهَا زِيدَتْ زِيَادَةً لَازِمَةً، قَالَ الرَّازِيُّ (الرازي، 1420هـ، 380/9): "وَالْكَافُ فِي كَأَيْنٌ كَافٌ التَّنْسِيْبِيَّةِ، دَخَلَتْ عَلَى أَيٍّ، الَّتِي هِيَ لِإِسْتِفْهَامِ، كَمَا دَخَلَتْ عَلَى ذَا مِنْ كَذَا، وَأَنَّ مِنْ كَأَنَّ ... إِلَّا أَنَّهَا زِيَادَةٌ لَازِمَةٌ، لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا". وَاتَّبَعَهُ ابْنُ عُصْفُورٍ؛ إِذْ قَالَ فِي كَافٍ كَأَيْنٌ: "وَالْكَافُ فِيهَا زَائِدَةٌ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تُرِيدُ بِهَا مَعْنَى تَنْسِيْبِيَّةٍ، وَهِيَ مَعَ ذَلِكَ لَازِمَةٌ، كَلُزُومِ مَا الزَّائِدَةِ فِي قَوْلِهِمْ: أَعْلَهُ"

أثراً ما" (أبو حيان، د ت، 46/10). وَقَالَ الْحَرِيرِيُّ فِي كَذَا: "وَالْأَصْلُ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ ذَا، فَادْخَلَ عَلَيْهَا كَافُ التَّشْبِيهِ ... فَتَنَزَّلَ الْكَافُ، فِي هَذَا الْمُؤْطِنِ، مَنْزِلَةَ الرَّائِدَةِ اللَّازِمَةِ" (الحريري، 1418هـ، ص 118).

وَرَأَى الرَّجَاجُ أَنَّ كَافَ كَأَنَّ اسْمَ جَارٍ، غَيْرَ زَائِدٍ، بِمَعْنَى مِثْلِ، وَقَدَّرَهَا مُبْتَدَأً، مَحْدُوفَ الْخَبَرِ، وَالَّذِي بَعْدَهُ مُؤَوَّلٌ بِمَصْدَرٍ مُضَافٍ إِلَى الْكَافِ، فَالْمَعْنَى فِي: كَأَنَّ زَيْدًا أَخُوكَ: مِثْلُ أَخُوَّةِ زَيْدٍ إِتَاكَ مَوْجُودَةٌ (السيوطي، د ت، 487/1)، قَالَ ضَيْفٌ: "وَهُوَ بُعْدٌ وَاصِحٌ فِي التَّقْدِيرِ" (ضيف، د ت، ص 136).

وَأَشَارَ ابْنُ هِشَامٍ، وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّ الْكَافَ أَحَدَ عُنُصُرِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ، دُونَ أَنْ يُنْصَوَّأَ عَلَى أَنَّهَا زِيَادَةٌ لِازِمَةٍ (ابن هشام، 1985م، ص 246).

وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ أَنَّ بَعْضَهُمْ أَلْحَقَ بِهَذِهِ الْكَلِمِ كَمْ، وَرَدَّ ذَلِكَ، وَأَنَّ بَعْضَهُمْ "زَعَمَ أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْكَافِ وَمَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ، ثُمَّ حَذَفَتْ أَلْفَهَا لِدُخُولِ الْجَارِ، وَسُكِّنَتْ مِيمُهَا لِلتَّخْفِيفِ، لِثِقَلِ الْكَلِمَةِ بِالتَّرْكِيبِ" (ابن هشام، 1985م، ص 246).

وَتَلَخَّصَ لِأَبِي حَيَّانٍ، مِمَّا نَقَلَ مِنْ خِلَافٍ فِي أَصْلِ كَذَا، وَتَسَاءَلَ: "أَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى أَصْلِ وَضْعِهَا مِنْ أَنَّ الْكَافَ لِلتَّشْبِيهِ، وَذَا لِلْإِشَارَةِ، وَهُوَ الْمُتَّفَهِّمُ مَنْ جَعَلَ مَنْ جَعَلَهَا صِفَةً لِمُبْتَدَأٍ مَحْدُوفٍ، إِنْ كَانَتْ الْكَافُ حَرْفًا، أَوْ جَعَلَ الْكَافُ اسْمًا مُبْتَدَأً، عَامِلَةً الْجَرِّ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ، أَمْ هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ الرَّائِدَةِ، وَاسْمِ الْإِشَارَةِ، وَجَعَلَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، أَمْ هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ غَيْرِ الرَّائِدَةِ، وَاسْمِ الْإِشَارَةِ، ثُمَّ جُعِلَتْ بِالتَّرْكِيبِ اسْمًا وَاحِدًا مُبْتَدَأً؟" (أبو حيان، د ت، 48/10 - 49. وينظر: البغدادي، 1393 - 1414هـ، 167/4).

وَحَاصِلُ الرَّأْيِ عِنْدِي أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ بَسِيطَةٌ، غَيْرُ مُرَكَّبَةٍ، لِيُعْذَرَ عَنِ التَّأْوِيلِ، وَالتَّقْدِيرِ، وَيُدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَلَاعُبُ الْعَرَبِ بِبَعْضِهَا فِي اللُّغَاتِ (وينظر: أبو حيان، د ت، 47/10)، كَمَا أَنَّ الْقَوْلَ بِالتَّرْكِيبِ خِلَافَ الْأَصْلِ (وينظر: السيوطي، د ت، 487/1).

مِنْ مَعَ كَائِنٌ:

وَمِمَّا يَبْتَصِلُ بِالرَّائِدِ اللَّازِمِ مَعَ كَأَنَّ زِيَادَةٌ مِنْ مَعَهَا. فَقَدْ نَقَلَ سِبْيَوِيهِ عَنْ يُونُسَ: كَائِنٌ رَجُلًا قَدْ رَأَيْتُ، بِدُونِ مَنْ، وَلَكِنَّ سِبْيَوِيهِ ذَكَرَ "أَنَّ أَكْثَرَ الْعَرَبِ إِنَّمَا يَتَكَلَّمُونَ بِهَا مَعَ مَنْ"، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَكَائِنٌ مِّن قَرْيَةٍ} [الحج: 48، ومحمد: 13، والطلاق: 8]، وَأَنَّهُمْ "أَلَزَمُوهَا مَنْ؛ لِأَنَّهَا تَوْكِيدٌ، فَجُعِلَتْ كَأَنَّهَا شَيْءٌ، يَتِمُّ بِهِ الْكَلَامُ، وَصَارَ كَالْمِثْلِ ... قَرَبٌ تَوْكِيدٌ لِأَزْمٍ حَتَّى يَصِيرَ كَأَنَّهِ مِنَ الْكَلِمَةِ"، ثُمَّ ذَكَرَ سِبْيَوِيهِ أَنَّكَ "إِنْ حَذَفْتَ مِنْ ... فَعَرَبِيٌّ" (سبوييه، 1988م، 170/2 - 171. وينظر: السيرافي، 1974م، 343/1). وَرَأَى كَأَنَّ سِبْيَوِيهِ يَجْعَلُ إِثْبَاتَ مَنْ، وَحَذْفَهَا لِعُنْتَيْنِ، وَأَنَّ الْقَوْلَ بِلُزُومِ مَنْ مَعَهَا يَكُونُ وَفَقَ الْإِثْبَاتِ لَيْسَ غَيْرُ، أَوْ أَنَّهُ أَرَادَ بِاللُّزُومِ، كَمَا ذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ، لُزُومًا أَكْثَرِيًّا (أبو حيان، د ت، 142/10).

وَقَدْ أَشَارَ إِلَى لُزُومِ مَنْ مَعَ كَائِنٌ لُزُومًا وَاجِبًا ابْنُ عُسْفُورٍ، إِذْ مَنَعَ حَذْفَهَا، وَنَصَّبَ تَمْيِيزَهَا، وَأَوْجَبَ لُزُومَهَا، إِذْ نَصَّ عَلَى لُزُومِ جَرِّ تَمْيِيزِهَا (ناظر الجيش، 1428هـ، 2511/5. وينظر: أبو حيان، 1998م، 789/2).

وَيَبْطُرُ لِي أَنَّ مَنْ لَيْسَتْ بِزِيَادَةٍ لِأَزْمَةٍ مَعَ كَائِنٌ، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُ سِبْيَوِيهِ الْأَيْفُ: "إِنْ حَذَفْتَ مِنْ ... فَعَرَبِيٌّ".

اللَّامُ مَعَ إِنْ الْمُخَفَّفَةِ:

فِي أَتْنَاءِ تَفْسِيرِهِ بَعْضَ التَّرَاكِيِبِ، مِمَّا وَقَعَ فِيهِ حَرْفُ زَائِدٍ لِأَزْمٍ، ذَكَرَ سِبْيَوِيهِ مَعَ هَذِهِ الرَّوَائِدِ اللَّازِمَةِ اللَّامُ فِي قَوْلِكَ: إِنْ كَانَ لِيَفْعَلُ (سبوييه، 1988م، 294/1). وَكَذَا عِنْدَ بَيَانِهِ أَنْوَاعَ الْأَمَاتِ ذَكَرَ الرَّجَاجِيُّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {لَمَعْفُورَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ} [آل عمران: 157]، وَالَامُ التَّأَكِيدِ، نَحْوُ: إِنْ زَيْدًا لِقَائِمٌ، وَاللَّامُ الْفَارِقَةُ، وَسَمَّاهَا لَامَ الْإِيجَابِ، نَحْوُ: إِنْ زَيْدًا لِقَائِمٌ، وَأَنْبَأَ الرَّجَاجِيُّ "أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِي الْإِبْتِدَاءِ وَالتَّأَكِيدِ ثَلَاثَةٌ أَشْيَاءٌ: أَحَدُهَا أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي، نَحْوُ قَوْلِكَ: إِنْ زَيْدًا لِقَامٌ، وَالثَّانِي أَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ} {الأعراف: 102}، وَالثَّلَاثُ أَنَّهَا مُلَازِمَةٌ، وَتَأْنِيكَ لَا تُكُونَانِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ" (الزجاجي، 1984م، ص 42).

وَكَذَا أَشَارَ النَّحَّاسُ إِلَى لُزُومِ اللَّامِ، هَاهُنَا، فَذَكَرَ أَنَّ (إِنْ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً} [البقرة: 143] "هِيَ إِنْ التَّقْبِلَةُ، حُفِّقَتْ، فَصَلَحَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا، وَلَزِمَتْهَا اللَّامُ؛ لِئَلَّا تُشْبِهَ إِنْ الَّتِي بِمَعْنَى مَا" (النحاس، 1421هـ، 83/1). وَقَالَ الرَّمَخْشَرِيُّ: "وَهِيَ لِأَزْمَةٍ لِحَبْرِ إِنْ إِذَا حُفِّقَتْ" (الرمخشري، 1993م، ص 452).

وَأَمَعَ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى إِنْ الْمُخَفَّفَةَ مِنَ النَّفِيَّةِ، وَذَكَرَ اللَّامَ بَعْدَهَا، وَأَشَارَ إِلَى لُزُومِهَا مَعَ التَّخْفِيفِ وَالْإِهْمَالِ، لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُخَفَّفَةِ وَالنَّافِيَةِ، وَهَذَا اللَّزُومُ لَيْسَ بِمُطْلَقٍ، فَلَا تَلَزَمُ مَعَ الإِعْمَالِ لِعَدَمِ الإِلْتِبَاسِ، نَحْوُ: إِنْ زَيْدًا قَاتِمٌ، وَلَا مَعَ الإِهْمَالِ فِي مَوْضِعٍ، لَا يَصْلُحُ لِلنَّفْيِ، كَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (البخاري، 1422هـ، 141/5): "وَأَيْمَنَ اللَّهُ، لَقَدْ كَانَ خَلِيفًا لِلْإِمَارَةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ" (ابن مالك، 1990م، 34/2. وينظر: 76/2). وَأَضَافَ ابْنُ مَالِكٍ (ابن مالك، 1990م، 34/2) فِي مَوْضِعٍ آخَرَ إِلَى مَوَاضِعِ تَرْكِ اللَّامِ: إِنْ أَمِنَ اللَّبْسُ، وَكَانَ بَعْدَهَا نَفْيٌ، (وينظر: ابن عقيل، 1400 - 1405هـ، 326/1 - 327)، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (الْبَيْتِ مِنَ الطَّوِيلِ، وَلَمْ أَعْتَرُ عَلَى قَائِلِهِ، فِيمَا طَلَعْتُهُ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ: نَاضِرِ الْجَيْشِ، 1428م، 1362/3):

أَمَا إِنْ عَلِمْتُ اللَّهَ لَيْسَ بِغَافِلٍ ... فَهَانَ اصْطِبَارِي إِنْ بَلَّيْتُ بِظَالِمٍ

فَابْنُ مَالِكٍ، كَمَا تَرَى، ذَكَرَ ثَلَاثَةَ اسْتِعْمَالَاتٍ لِـ(إِنْ) الْمُخَفَّفَةِ، وَالزَّرَمَ لُزُومَهَا الْخَبَرَ فَارَقَةً إِذَا أُهْمِلَتْ، وَلَمْ يُؤْمَنْ التَّبَاسُهَا بِالنَّافِيَةِ، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ قَرِينَةٌ، تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا الْمُخَفَّفَةُ، وَأَمَّا إِنْ أَمِنَ اللَّبْسُ، وَكَانَ فِي الْكَلَامِ قَرِينَةٌ، تَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا الْمُخَفَّفَةُ، كَأَنَّ تَقَعُ غَامِلَةٌ، أَوْ دَلَّ الْحَالُ أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى التَّبَيُّوتِ دُونَ النَّفْيِ، أَوْ كَانَ بَعْدَهُ نَفْيٌ؛ فَلَا تَلَزَمُ، وَتَتْرَكَ لِعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا (وينظر: المرادي، 1993م، ص 134).

وَذَكَرَ الْعُكْبَرِيُّ اللَّامَ هَذِهِ، وَلَمْ يُشِرْ صَرِيحًا إِلَى صِفَةِ اللَّزُومِ فِيهَا، بَلْ إِلَى عِلَّةِ وُجُودِهَا، فَذَكَرَ قَبْلَهُمْ: إِنَّهَا فَصَلَتْ بَيْنَ إِنْ الْمُخَفَّفَةِ مِنَ النَّفِيَّةِ، وَبَيْنَ غَيْرِهَا مِنْ أَفْسَامِ إِنْ، وَزَادَ هُوَ: أَنَّهَا "عَوَاضٌ مِنَ الْمَحْدُوفِ" (العكبري، د ت، 124/1). وَاعْتَمَدَ بَعْضُ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى قَبْلِ الْعُكْبَرِيِّ، وَأَشَارَ إِلَى صِفَةِ اللَّزُومِ، إِذْ ذَكَرَ أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ لَزِمَتْ؛ لِأَنَّ "إِنْ جِيئَ خُفِّفَ فِيهَا صَوْتُ النَّونِ، ارْتَدَّتْ مَا بَعْدَهَا إِلَى هَيْبَتِهِ الْأُولَى قَبْلَ دُخُولِهَا عَلَيْهِ مُسَدَّدَةً، وَعَوَاضَ عَنِ الصَّوْتِ الْمَحْدُوفِ لَامٌ مُؤَكَّدَةٌ لِأَزْمَةٍ فِي الْخَبَرِ، لَا تَنفُكُ عَنْهُ" (الجبالي، 2014م، ص 628).

وَفِي ظَنِّي أَنَّ لُزُومَ هَذِهِ اللَّامِ، مَعَ إِنْ الْمُخَفَّفَةِ مِنَ النَّفِيَّةِ بِقَيْدِ وَقَرِينَةٍ، كَمَا أَشَارَ ابْنُ مَالِكٍ، أَوْ بِغَيْرِ قَيْدٍ، وَلَا قَرِينَةٍ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ حَدِيثِ الْأَعْمِ الْأَغْلَبِ مِنَ النَّحَاةِ؛ لَيْسَ بِوَاجِبٍ، فَتَمَّ نُصُوصٌ، لَيْسَتْ قَلِيلَةً، وَقَعَتْ فِيهَا إِنْ مُخَفَّفَةً، وَلَيْسَ بَعْدَهَا اللَّامُ الْفَارِقَةُ، إِلَّا بِتَأْوِيلٍ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُ تَمَّ قَرِينَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ، تُسِيرُ أَنَّهَا لَيْسَتْ النَّافِيَةَ، بَلِ الْمُؤَكَّدَةَ.

فَقَدْ قَرَأَ أَبَانُ بْنُ تَغْلِبٍ {خَطَايَانَا إِنْ كُنَّا} (ابن جني: 1999م، 127/2)، بِكَسْرِ هَمْزَةِ إِنْ، مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: {إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَنْ كُنَّا أَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ} [الشعراء: 51]، (فَرَأَى هُنَا؛ قِيلَ: إِنَّهَا شَرْطِيَّةٌ (الزمخشري، 1407هـ، 313/3)، وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مُخَفَّفَةً مِنْ إِنْ، وَعَلَيْهِ، فَلَا لَامَ فَارِقَةً بَعْدَهَا، غَيْرَ أَنَّ أَبَا حَيَّانَ ذَكَرَ أَنَّهُ "جَازَ حَذْفُ اللَّامِ الْفَارِقَةَ لِذِلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَى أَنَّهُمْ مُؤْمِنُونَ، فَلَا يُحْتَمَلُ النَّفْيُ، وَالتَّعْدِيرُ: إِنْ كُنَّا لَأَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ" (أبو حيان، 1420هـ، 156/8)، وَقَالَ السَّمِينُ الْخَلْبِيُّ فِي الْقِرَاءَةِ: "... وَالثَّانِي: أَنَّهَا الْمُخَفَّفَةُ مِنَ النَّفِيَّةِ، وَاسْتَعْنَى عَنِ اللَّامِ الْفَارِقَةَ لِإِرْشَادِ الْمَعْنَى: إِلَى التَّبَيُّوتِ دُونَ النَّفْيِ" (الخلبي، د ت، 521/8).

وَذَكَرَ النَّحَاةُ (أبو حيان، 1420هـ، 156/8، والخلبي، د ت، 521/8، والنعماني، 1998م، 28/15) قَوْلَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يُحِبُّ الْعَسَلَ" (أقول: طَالَعْتُ جُمْلَةً وَافِرَةً مِنْ كُتُبِ الْحَدِيثِ وَشُرُوحِهَا، فَلَمْ أَقْعُ عَلَى (إِنْ) قَبْلَ كَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فِي الْبَخَارِيِّ مَثَلًا، 1422هـ، 44/7: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يُحِبُّ الْعَسَلَ)؛ وَذَكَرُوا أَنَّ إِنْ هِيَ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ النَّفِيَّةِ، وَجَازَ حَذْفُ اللَّامِ، لِإِرْشَادِ الْمَعْنَى إِلَى الإِجَابِ، وَأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلنَّفْيِ، وَالْمَعْنَى: إِنْ كَانَ لِيُحِبُّ (أبو حيان، 1420هـ، 156/8، والخلبي، د ت، 521/8، والنعماني، 1998م، 28/15).

وَمِثْلُ السَّابِقِ ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ، وَنَاضِرُ الْجَيْشِ (ابن مالك، 1990م، 34/2، وناظر الجيش، 1428هـ، 1361/3) قَوْلَ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يُحِبُّ اللَّبْنَ فِي طَهْرِهِ إِذَا تَطَهَّرَ، وَفِي تَرَجُّلِهِ إِذَا تَرَجَّلَ وَفِي انْتِعَالِهِ إِذَا انْتَعَلَ" (البيهقي، 1989م، 52/1، و2011م، 259/1)، وَالْمُرَادُ: إِنْ كَانَ لِيُحِبُّ؛ وَذَكَرَهُمَا، أَيْضًا، قَوْلَ مُعَاوِيَةَ فِي كَعْبِ الْأَحْبَارِ: (البخاري، 1422هـ، 110/9) "إِنْ كَانَ مِنْ أَصْدَقِ هَوْلَاءٍ"؛ أَي: إِنْ كَانَ لِمَنْ أَصْدَقَ.

وَمِثْلُ السَّابِقِ، أَيْضًا، مِمَّا ذَكَرَاهُ، قَوْلُ الطَّرْمَاحِ (الْبَيْتِ مِنَ الطَّوِيلِ، وَهُوَ فِي: الطرماح، 1968م، ص 512):

وَنَحْنُ أَبَاةُ الضَّمِيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِينِ

وَالْمَعْنَى: وَإِنْ مَالِكٌ لَكَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِينِ. وَمِثْلُهُ، أَيْضًا، قَوْلُ الْآخَرِ (الْبَيْتِ مِنَ الْخَفِيفِ، وَلَمْ أَعْتَرُ عَلَى قَائِلِهِ، فِيمَا طَلَعْتُهُ):

إِنْ وَجَدْتُ الْكَرِيمَ يَمْنَعُ أَحْيَا ... نَا وَمَا إِنْ بَدَأَ يُعَدُّ بِجَيْلَا

وَالْمَعْنَى: إِنْ وَجَدْتُ الْكَرِيمَ لَيْمَنَعُ.

مَا فِي: أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا، أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ:

في أثناء حديثه عن زيادة ما زيادة لازمة، ذكر سيبويه جملة من التراكيب، التي وقعت فيها ما لازمة في بعض الأحرف، فذكر قولهم: أما أنت مُطلقاً، انطلقت معك، وقول عباس بن مرداس (البيت من البسيط، وهو في: ابن مرداس، 1387، ص 58):

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ... فإن قومي لم تأكلهم الصَّبغ

فذكر أن أما في القولين "إنما هي أن ضمنت إليها ما، وهي ما التوكيد، ولزمت كراهية أن يججفوا بها؛ لتكون عوضاً من ذهاب الفعل" (سيبويه، 1988م، 294/1. وينظر: السيرافي، 2008م، 190/2).

وتفسير قول سيبويه أن ما في العبارة عوض عن فعل محذوف، وأن هذا الفعل هو كان الناقصة، فمعنى أما أنت: لأن كنت مُطلقاً، انطلقت معك، فحذفت اللام حذفاً مقيساً؛ لكون مجزوره مصدرًا مؤوَّلاً، ثم حذفت كان الناقصة، وانفصل اسمها التاء، بعد أن كان مُتصلاً، وعوض من كان ما، وانقلبت التون ميمًا، وأدغمت الميمان؛ فأنت في موضع رفع، اسم لكان، ومُطلقاً خبرها، والمصدر المؤوَّل من أما أنت في محل نصب على نزع الخافض؛ اللام (وينظر: الفارسي، 1990م، 187/1). وقال ابن جني في تأويل العبارة: "تقديره: لأن كنت مُطلقاً، انطلقت معك، فحذفت الفعل، فصارت تقديره: لأن أنت مُطلقاً، وكُرهت مُباشرةً أن الاسم، فزيدت ما، فصارت عوضاً من الفعل، ومُصلحةً للفظ؛ لِتُرْوَل مُباشرةً أن الاسم" (ابن جني، د ت، 382/2 - 383. وينظر: ابن يعيش، 2001م، 89/2، والشاطبي، 2007م، 209/2).

وأبنا الرماني بمعنى التركيب، وأن المعنى: إذ كنت مُطلقاً انطلقت معك، فوضع الرماني إذ موضع أن، وجعلها بمنزلة ما؛ لكون إذ لما مضي، كما تكون أن لما مضي، نحو: سرني أن جئت، وألمع إلى مرسوم أمًا، مُنبأ أنها حرفان، هما ما وأن، وذكر أن "ما مفعولة من أن في الحقيقة، وإن كان بعض الكتاب يكتبها مفعولة للإدغام، والأولى فصل؛ لِيبين أنَّهما حرفان، ولا تلتبس بقولك: أما، التي هي حرف واحد، في قولك: أما زيد، فمطلق" (الرماني، د ت، ص 39 - 40).

ويُنبئ على كون ما اللازمة عوضاً عن كان امتناع الجمع بينهما، وأن يُقال: أما كنت مُطلقاً؛ لامتناع الجمع بين العوض والمعوَّض منه، غير أن المُبرَد لا يراه مُمتنعاً، بشرط أن يُسمع، وإلا فهو لا يجوز (الفارسي، 1990م، 187/1 - 188).

ما في: إما لا:

في أثناء حديثه عن زيادة ما زيادة لازمة، ذكر سيبويه جملة من أقوال العرب، التي وقعت فيها ما زائدة لازمة في بعض الأحرف، وذكر قولهم: إما لا، وأن ما لزمت إن عوضاً. قال: "ومثل أن في لزوم ما قولهم: إما لا، فالزموها ما عوضاً". وقوله: عوضاً، يُشير إلى أن ثم حذفاً، أصاب التركيب، دل عليه العوض ما. وقد أشار سيبويه نفسه إلى أصل القول: إما لا، إذ قال: "فكأنه يقول: أفعَل هذا إن كنت لا تفعل غيره" (سيبويه، 1988م، 294/1 - 295. وينظر: ابن السراج، د ت، 254/2، والفارسي، 1990م، 191/1، وابن مالك، 1990م، 366/1). وتفسير ذلك أن: إما لا جملة شرطية، فحذفت فعل الشرط؛ كان، واسمها، وعوض منها ما، وأدغمت نون إن الشرطية في ميم ما، وبقيت لا النافية للخبر، "وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، تقديره: فأفعله" (الأزهري، 2000م، 259/1).

ورقت المُبرَد على قولهم: أفعَل هذا إما لا، وفسره بعبارة سيبويه نفسها، لكنه قدر التفسير على نحو، جعل فيه ما زائدة، وليس في التقدير الفعل كُنت، وفتح همزة (إن). وهذا كلامه: "وكما قالوا: أفعَل هذا إما لا؛ أي: إن كنت لا تفعل غيره، فما زائدة، والتقدير أن لا تفعل غير هذا، فأفعل هذا" (المبرد، د ت، 151/2 - 152).

ما في: آثراً ما:

وكذا، وفي أثناء حديثه عن زيادة ما زيادة لازمة، ذكر سيبويه التركيب؛ قولهم: آثراً ما، وأشار إلى أن ما فيه لازمة، كما لزمت ما أن في قولهم: أما أنت مُطلقاً، انطلقت معك، وكما لزمت ما إن في قولهم: إما لا، عوضاً، وأن لزوم ما مع أن وإن أخرى من لزوم ما قولهم: آثراً ما، وشبه سيبويه لزوم ما في: آثراً ما، بلزوم نون التوكيد الفعل في لأفعلن، ولزوم اللام الفارقة في: إن كان ليفعل، ولكنه عدل لزوم ما في: آثراً ما شاذاً (سيبويه، 1988م، 294/1).

ورقت على العبارة؛ قولهم: أفعَل ذلك آثراً ما، وعلى كلام سيبويه ابن درستويه، فذكر أن معناها: أول كل شيء، والأصل قولهم: آثرت أن أفعَل كذا وكذا، بمعنى: اخترت، وذكر أن آثراً بناؤه فاعل، وأنه حال، ثم قال: "وما توكيد، وعوض من الكلام المحذوف؛ لأن المعنى: اخترت على كل شيء، وقدمه، وأفعَل هذا إن لم تفعل غيره" (ابن درستويه، 1998م، ص 451).

وَعِبَارَةٌ: عَوْضٌ، لَا شَكَّ تَعْنِي ضِمْنَ مَا تَعْنِي اللَّزُومُ؛ لِأَنَّ الْمُعَوِّضَ مِنْهُ كَانَ لِأَزْمَا قَبْلَ أَنْ يُحْدَفَ، وَيَجَلَّ مَحَلُّهُ الْعَوْضُ. وَانْظُرْ إِلَى ابْنِ دُرْسْتُوَيْهِ يُفَسِّرُ حَقِيقَةَ النَّعْوِيضِ، الَّتِي أَلْمَعَ إِلَيْهَا سِبْيُوَيْهِ، وَكَيْفَ أَفَادَ مِنْ مُمَاتَلَّةِ سِبْيُوَيْهِ لُزُومَ مَا: إِثْرًا بِلُزُومِهَا فِي: أَمَا أَنْتَ ... وَفِي: إِمَّا لَا، وَذَلِكَ أَنَّ مَا فِي الْعِبَارَتَيْنِ عَوْضٌ عَنِ كَلَامٍ مَحْدُوفٍ، فَمَعْنَى أَمَا أَنْتَ: لِأَنَّ كُنْتُ مُنْطَلِقًا، انْطَلَقْتُ مَعَكَ، فَحَدَفْتُ الْخَافِضَ؛ اللَّامُ، وَحَدَفْتُ كَانَ النَّاقِصَةَ، وَانْفَصَلَ اسْمُهَا النَّاءُ، وَعَوْضَ مِنْهَا مَا، وَانْقَلَبَتِ النَّونُ مِيمًا، وَأُدْغِمَتِ الْمِيمَانُ؛ وَمَعْنَى: إِمَّا لَا: أَفْعَلُ هَذَا إِنْ كُنْتُ لَا تَفْعَلُ غَيْرَهُ، فَحَدَفْتُ فِعْلَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، وَعَوْضَ مِنْهُمَا مَا، وَبَقِيَتْ أَدَاءُ الشَّرْطِ، فَفَلِيبَتْ نُونُهَا مِيمًا، وَأُدْغِمَتْ فِي مِيمِ مَا.

وَذَكَرَ التَّرَكِيبَ نَفَرًا مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَزَادُوا عَلَى رِوَايَتِي سِبْيُوَيْهِ وَابْنِ دُرْسْتُوَيْهِ: أَفْعَلُهُ إِثْرًا مَا، أَفْعَلُ ذَلِكَ إِثْرًا مَا، رِوَايَةٌ: فَعَلَهُ إِثْرًا مَا (وَالْعِبَارَةُ فِي نَوَادِرِ اللُّغَةِ لِأَبِي زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ: "خُذْ هَذَا إِثْرًا مَا، وَإِثْرًا مَا. الْأَنْصَارِيُّ: النَوَادِرُ فِي اللُّغَةِ، 1981، ص 334). وَمَعْنَى الْقَوْلِ عِنْدَهُمْ مَعْنَاهُ عِنْدَ ابْنِ دُرْسْتُوَيْهِ: أَيُّ: أَفْعَلُهُ أَوَّلَ شَيْءٍ، وَذَكَرُوا أَنَّ مَا زَائِدَةٌ لِأَزْمَةٍ، "لَا يَجُوزُ إِسْقَاطُهَا؛ لِكُونَ مَعْنَاهُ أَفْعَلُهُ إِثْرًا، مُخْتَارًا لَهُ، مَعْنِيًّا بِهِ" (ابن جني، 2000م، 272/1، و312/1. وينظر: المجاشعي، 2007م، ص 462، والواحي، 1430هـ، 47/3، والحريري، 1418هـ، ص 118، وأبو حيان، دت، 48/10).

مَا فِي: إِنَّكَ مَا وَخَيْرًا:

ذَكَرَ سِبْيُوَيْهِ زِيَادَةَ مَا فِي جُمْلَةٍ مِنَ الْأَقْوَالِ، وَمِنْهَا قَوْلُهُمْ: إِنَّكَ مَا وَخَيْرًا (سِبْيُوَيْهِ، 1988م، 107/2. وينظر 302/1)، وَمَعْنَاهُ: إِنَّكَ عَلَى خَيْرٍ (الأزهري، 2001م، 224/7)، أَوْ: إِنَّكَ مَعَ خَيْرٍ (ابن عقيل، 1405هـ، 312/1)، يُرِيدُ: سَتُصِيبُ خَيْرًا (القالبي، 1975م، ص 226، وابن سيده، 1996م، 46/4، وناظر الجيش، 1928هـ، 1311/3، و2060/4، والزبيدي، دت، 246/11).

وَهُوَ مَثَلٌ. قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: "إِنَّكَ مَا وَخَيْرًا. مَا زَائِدَةٌ، وَنَصَبَ خَيْرًا عَلَى تَقْدِيرِ: إِنَّكَ وَخَيْرًا مَجْمُوعَانِ، أَوْ مُقْتَرَنَانِ" (ابن الأثير، دت، 51/1. وينظر: الفارسي، 1987م، ص 150)، عَلَى أَنَّ الْوَاوَ سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ، الْمَحْدُوفِ وَجُوبًا (ابن عقيل، 1405هـ، 312/1، وأبو حيان، 1998م، 1250/3)، وَهُوَ مَثَلٌ: كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ. قَالَ السِّيرَافِيُّ: "كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ، إِذَا أَدَخَلْتَ عَلَيْهِ إِثْرًا، نَصَبْتَهُمَا جَمِيعًا، وَكَانَ الثَّانِي، لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى مَعَ، يُغْنِي عَنْ ذِكْرِ الْخَبَرِ. كَقَوْلِ الْعَرَبِ: إِنَّكَ مَا وَخَيْرًا". (السيرافي، 2008م، 200/2).

وَمَا هَذِهِ حَرْفٌ، لَا اسْمٌ، وَاسْتَدَلَّ ابْنُ يَعِيشَ عَلَى كَوْنِهَا حَرْفًا؛ بِأَنَّهَا "لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهَا" (ابن يعيش، 2001م، 448/4)، وَهَذَا الْاسْتِدْلَالُ مَدْفُوعٌ "بِأَنَّ الْحُرُوفَ الرَّائِدَةَ تُفِيدُ فَضْلًا تَأْكِيدًا، وَيَبَيِّنُ الْكَثْرَةَ، بِسَبَبِ تَكْثِيرِ اللَّفْظِ بِهَا، وَقُوَّةِ اللَّفْظِ مُؤَدِّنَةً بِقُوَّةِ الْمَعْنَى، وَهَذَا مَعْنَى، لَا يَتَحَصَّلُ إِلَّا مَعَ كَلَامٍ" (المرادي، 1992م، ص 22).

مَا فِي: لَا سِيمًا:

فِي أَتْنَاءِ حَدِيثِهِ عَنْ أَنَّ مِنْ بَعْدِ كَأَيِّنَ زَائِدٌ لِأَزْمٍ لِكَأَيِّنَ؛ لِكَوْنِهَا تَوْكِيدًا، وَأَنَّ مِنْ جُعِلَتْ كَأَنَّهَا شَيْءٌ، يَبْنِي بِهِ الْكَلَامُ، وَصَارَ كَالْمَثَلِ؛ ذَكَرَ سِبْيُوَيْهِ أَنَّ مَثَلٌ "ذَلِكَ: وَلَا سِيمًا زَيْدٌ"، ثُمَّ قَالَ: "قُرْبٌ تَوْكِيدٌ لِأَزْمٍ حَتَّى يَصِيرَ كَأَنَّهُ مِنَ الْكَلِمَةِ"، وَلَكِنَّ سِبْيُوَيْهِ ذَكَرَ أَنَّهُ يَجُوزُ حَدْفُ مَا، إِذْ قَالَ: "وَإِنْ حَدَفْتَ مِنْ، وَمَا، فَعَرَبِيٌّ" (سِبْيُوَيْهِ، 1988م، 170/2 - 171. وينظر: السيرافي، 2008م، 495/2). وَكَانَ سِبْيُوَيْهِ يَجْعَلُ إِثْبَاتَ مَا، وَحَدْفَهَا لِعُنَيْنِ، وَأَنَّ الْقَوْلَ بِاللُّزُومِ يَكُونُ وَفَقَ الْإِثْبَاتِ، لَيْسَ غَيْرٌ.

وَوَقَفَتْ ابْنُ السَّرَّاجِ عَلَى حِكَايَتِهِمْ: وَلَا سِيمًا يَوْمٌ وَيَوْمًا، فَذَكَرَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي: (يَوْمٌ) الرَّفْعُ بِجَعْلِ مَا اسْمًا مَوْصُولًا مُضَافًا إِلَى سِيٍّ، وَ(يَوْمٌ) خَبَرًا لِمَحْدُوفٍ صِلَةٌ مَا، وَأَنَّهُ يَجُوزُ حَفْضُهُ بِسِيٍّ، وَجَعَلَ مَا، هَاهُنَا، زَائِدَةً لِلتَّوَكِيدِ، وَأَمَا النَّصَبُ، فَعَلَى الطَّرْفِيَّةِ (ابن السراج، دت، 305/1. وقيل: إِنَّهُ تَمْيِيزٌ. ينظر: المرادي، 1992م، ص 334، والسيوطي، دت، 286/2).

وَوَفَّقَ هَذَا التَّأْصِيلَ لَدَى سِبْيُوَيْهِ، وَابْنِ السَّرَّاجِ يَتَعَيَّنُ الْحُكْمُ عَلَى زِيَادَةِ مَا لُزُومًا بِحَفْضِ مَا بَعْدَهُ. وَأَكَّدَ لُزُومَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ ابْنُ عُصْفُورٍ، كَمَا نَقَلَ عَنْهُ أَبُو حَيَّانَ، غَيْرَ أَنَّ أَبَا حَيَّانَ خَالَفَهُ، وَهُوَ مَا أَمِيلُ إِلَيْهِ، وَقَالَ: "وَلَا تَلْزَمُ مَا فِي لَا سِيمًا زَيْدٌ، كَمَا ذَكَرَ" (أبو حيان، دت، 46/10)، مُعْتَمِدًا عَلَى قَوْلِ سِبْيُوَيْهِ: "وَإِنْ حَدَفْتَ مِنْ، وَمَا فَعَرَبِيٌّ" (سِبْيُوَيْهِ، 1988م، 171/2). وَكَذَا ذَكَرَ جَمَاعَةٌ أَنَّهُ إِذَا انْجَرَّ الْاسْمُ بَعْدَهَا، فَعَلَى الْإِضَافَةِ، وَمَا زَائِدَةٌ مُؤَكَّدَةٌ (ابن يعيش، 2001م، 65/2)، أَوْ زَائِدَةٌ بَيْنَهُمَا (ابن هشام، 1985م، ص 187، والأشموني، 1998م، 530/1)، نُونِ النَّصِّ عَلَى اللُّزُومِ.

وَلَعَلَّ مِنَ النَّافِعِ، هَاهُنَا، أَنْ أُشِيرَ إِلَى انْتِصَابِ الْمَعْرِفَةِ، نَحْوُ: وَلَا سِيَّما مُحَمَّدًا، فَالْجُمُهورُ مَنْعُوه؛ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ، وَأَجَازُهُ الْفَارِسِيُّ (ابن هشام، 1985م، ص 412) بِاعْتِبَارِ أَنَّ مَا كَافَّةً، وَأَنَّ لَا سِيَّما نُزِلَتْ مَنْزِلَةً إِلَّا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ؛ لِكُونَ مَا بَعْدَ: لَا سِيَّما مُحَرَّجًا، دَلَّ عَلَيْهِ السَّابِقُ، مِنْ مُساوَاتِهِ لِمَا قَبْلُهَا (ابن هشام، 1985م، ص 187). وَالْإِسْتِثْنَاءُ بِلا سِيَّما أَثْبَتَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمُ ابْنُ الصَّانِعِ، إِذْ قَالَ: "وَلَا سِيَّما يُسْتَنْتَى بِهَا، وَمَعْنَاهَا التَّخْصِيسُ، وَيُجَرُّ مَا بَعْدَهَا، كَقَوْلِكَ: أَكْرَمَنِي النَّاسُ وَلَا سِيَّما رَيْدٌ؛ أَي: لَا مِثْلَ رَيْدٍ" (ابن الصانع، 2004م، 478/1). وَفِي الْإِسْتِثْنَاءِ بِلا سِيَّما خِلَافٌ عَرِيضٌ، لَيْسَ الْآنَ بَيَّانُهُ. يَنْظُرُ: ابْنُ مالِكٍ، 1990م، 318/2).

وَذَكَرَ ابْنُ مالِكٍ أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ "بَعْدَ لَا سِيَّما غَيْرُ ظَرْفٍ، امْتَنَعَ نَصْبُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً، فَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَجَعَلَ مَا عَوْضًا مِنَ الْإِضَافَةِ" (ابن مالك، 1982م، 725/2). وَيَنْظُرُ: المرادي، 1992م، ص 334). وَحَاصِلُ طَبِيعَةِ مَا فِي: لَا سِيَّما أَنَّهَا زَائِدَةٌ لِأَزْمَةٍ، أَوْ زَائِدَةٌ، أَوْ كَافَّةٌ، أَوْ عَوْضٌ مِنَ الْإِضَافَةِ، وَيُحْكَمُ عَلَى كُلِّ مَعْنَى وَفْقَ التَّرْكِيبِ الَّذِي هِيَ فِيهِ.

مَا فِي: مَهْمَا، وَبَعْضُ أَدَوَاتِ الْجَزَاءِ:

قَالَ ابْنُ جِنِّي: "وَذَلِكَ أَنَّ مِنَ الزَّوَائِدِ مَا يَلْزَمُ الْبَيِّنَةَ، ... وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَهْمَا تَفَعَّلَ، أَفَعَلَ، مَا زِيَادَةٌ لِأَزْمَةٍ ... لَا يُعْكَنُ حَدْفُهَا" (ابن جني، 2000م، 272/1). وَلَعَلَّ نَبَأَ ابْنِ جِنِّي هَذَا، أَصْلُهُ لِسَبِيئِيَّةٍ، وَإِنْ لَمْ يَنْصُ سَبِيئِيَّةً صَرِيحًا عَلَى أَنَّ مَا زَائِدٌ لِأَزْمَةٍ فِي مَهْمَا. وَتَوْضِيحُ ذَلِكَ يَكُونُ فِي قَوْلِ سَبِيئِيَّةٍ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ رَأْيَ الْخَلِيلِ فِي أَصْلِ مَهْمَا: "... وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَهْمَا كَأَنَّ ضَمَّ إِلَيْهَا مَا" (سبويه، 1988م، 60/3)، وَمَعْنَى هَذَا الْقَوْلِ أَنَّ مَا فِي مَهْمَا، وَإِذَا زَائِدٌ لِأَزْمَةٍ. وَقَدْ قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي زِيَادَةِ مَا مَعَ إِذْ، وَأَنَّهَا زِيَادَةٌ لِأَزْمَةٍ: "وَكُلُّ الْحُرُوفِ، وَالْأَسْمَاءِ الَّتِي يُجَارَى بِهَا، فَلَيْسَ أَنْ تَزِيدَ عَلَيْهَا مَا مُلْعَاةً، فَإِنْ زِدْتَ مَا عَلَى مَا، لَمْ يَحْسُنْ حَتَّى تَقُولَ: مَهْمَا، فَيَبْتَعِرُ، فَأَمَّا حَيْثُمَا، وَإِذَا، فَلَا يُجَارَى بِهِمَا إِلَّا وَمَا لِأَزْمَةٍ لُهُمَا" (ابن السراج، د ت، 160/2).

وَدَهَابُ ابْنِ جِنِّي إِلَى لُزُومِ مَا فِي مَهْمَا يُشِيرُ إِلَى أَنَّ مَهْمَا مُرَكَّبَةٌ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُنَبِّئِ عَنِ طَبِيعَةِ هَذَا التَّرْكِيبِ. وَكَانَ مِنَ النَّحَاةِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ، وَفِي ذَلِكَ قَوْلَانِ: الْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَنَّ الْأَصْلَ مَا مَا، الْأَوَّلَى مَا الْجَزَاءِ، وَالثَّانِيَةُ هِيَ الَّتِي تَزَادُ تَأْكِيدًا لِحُرُوفِ الْجَزَاءِ، مِثْلُ: إِمَّا، وَأَيْنَمَا، وَمَتَى مَا، وَكَيْفَمَا، ثُمَّ اسْتَفْهِجَ التَّكْرِيرَ، فَأَبْدَلَ مِنَ الْأَوَّلَى الْهَاءَ، فَصَارَ مَهْمَا. وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّ الْأَصْلَ مَهْمَا، الَّتِي بِمَعْنَى الْكَفِّ؛ أَي: اكْفُفْ، دَخَلَتْ عَلَى مَا، الَّتِي لِلْجَزَاءِ (يَنْظُرُ: الفراهيدي، د ت، 358/3، وسبويه، 1988م، 59/3 - 60، وابن السراج، د ت، 159/2، 220/2، والرازي، 1420هـ، 345/14، والجبالي، 2014م، 711 - 712). وَيُقَادُ مِنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ أَنَّ الزَّائِدَ؛ مَا غَيْرُ لِأَزْمَةٍ؛ لِحِوَاظِ انْفِكَافِ الْأَصْلِ عَنْهُ. وَيُسْتَدَلُّ عَلَى ذَلِكَ، بِقَوْلِ ابْنِ السَّرَّاجِ السَّابِقِ: "وَكَرَّرَ الْحُرُوفَ، وَالْأَسْمَاءَ الَّتِي يُجَارَى بِهَا، فَلَيْسَ أَنْ تَزِيدَ عَلَيْهَا مَا مُلْعَاةً، فَإِنْ زِدْتَ مَا عَلَى مَا، لَمْ يَحْسُنْ حَتَّى تَقُولَ: مَهْمَا، فَيَبْتَعِرُ، فَأَمَّا حَيْثُمَا، وَإِذَا، فَلَا يُجَارَى بِهِمَا إِلَّا وَمَا لِأَزْمَةٍ لُهُمَا" (ابن السراج، د ت، 160/2). فَتَرَاهُ نَصًّا، فَقَطُّ، عَلَى أَنَّ الزَّيَادَةَ فِي حَيْثُمَا، وَإِذَا زِيَادَةٌ لِأَزْمَةٍ.

هَا فِي: أَيُّهَا وَأَيُّهَا:

مَعْلُومٌ أَنَّهُ يَلْزَمُ فِي نِداءِ الْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ (يَنْظُرُ: الأنباري، 2003م، 274/1، مسألة رقم 46، وابن الخباز، 2007م ص 327، والملك المؤيد، 2000م، 42/1)، إِلَّا لَفْظَ الْجَلَالَةِ عِنْدَ الْجَمِيعِ، إِذْ خَالَ لَفْظُ أَيُّهَا بَيْنَ يَاءِ، وَالْمَعْرِفِ الْمَذْكَرِ، نَحْوُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، أَوْ إِذْ خَالَ لَفْظُ أَيُّهَا بَيْنَ يَاءِ، وَالْمَعْرِفِ الْمَوْثَبِ، نَحْوُ: يَا أَيُّهَا الْمَرْأَةُ، وَقَسَرَ النَّحْوِيُّونَ التَّرْكِيبَ، وَحَلَّلُوهُ، وَجَزَّأُوهُ، وَأَنْبَأُوا عَنِ الْخِلَافِ فِي أَجْزَائِهِ، وَعَنْ عَلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ (يَنْظُرُ: ابن يعيش، 2001م، 343/1، و146/2، وناظر الجيش، 1428هـ، 3557/7، والشاطبي، 2007م، 365/5، وابن فرحون، د ت، 316/1). وَمَا يَغْنِيئَانِ، هَاهُنَا، أَنْ نَذْكَرَ مَا اتَّصَلَ بِمَقَاصِدِ هَذَا الدَّرْسِ، مِمَّا اتَّصَلَ بِالزَّائِدِ اللَّازِمِ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ.

لَقَدْ ذَكَرَ النَّحْوِيُّونَ أَنَّ أَيُّهَا الرَّجُلُ مُتْرَكِّبٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ، هِيَ أَيُّ، وَهَاءُ، وَالْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَنَصُّوا عَلَى أَنَّ هَا، وَالْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ زَائِدَانِ لِأَزْمَانِ، لَا يَصِحُّ اسْتِطَاعُ أَيِّ مِنْهَا. وَيَبَيِّنُ ذِكْرُهُمُ الْآتِي:

أَمَّا مَا يَنْصَلُّ بِمَعْنَى كَوْنِهَا زَائِدَةً لِأَزْمَةٍ، فَيَبْتَحِصُّ بَيَّانَ أَنَّ (أَيُّ) وَصَلَتْ إِلَى نِداءِ الْمَعْرِفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ. وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّكَ "لَا تَقُولُ: يَا الرَّجُلُ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَصُولِ كَلَامِهِمْ هَذَا، وَأَتَرُوا نِداءَ مَا فِيهِ اللَّامِ، تَوَصَّلُوا إِلَيْهِ بِ(أَيُّ)، فَأَوْقَعُوا النِّداءَ عَلَيْهَا،

وَجَعَلُوا الْمُفْصُودَ بِالْبَدَاءِ وَصَفًا لَهَا؛ وَلِهَذَا أَلْزَمَ الْكَلَامُ حَرْفَ التَّنْبِيهِ؛ لِئِنْبِيَهُوا عَلَى هَذَا الْغَرَضِ" (ابن الخشاب، 1972م، ص 195).

وَاسْتَدَلَّ نَاطِرُ الْحَبِيشِ عَلَى أَنَّ (أَيُّ) وَصَلَّةٌ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ بِوُفُوعِ هَاءِ التَّنْبِيهِ قَبْلَ الْمُعَرَّفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَوُفُوعًا لَازِمًا، قَالَ: "وَإِنَّمَا اقْتَصَرُوا مِنَ الْمُبْهَمِ عَلَى (أَيُّ)، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ وَصَلَّةٌ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ (أَيُّ) وَصَلَّةٌ لِرُومِ هَا، وَهُوَ حَرْفُ تَنْبِيهِ قَبْلَ الرَّجُلِ، وَذَلِكَ كَاسْتِنْفَانِ نِدَاءٍ (وينظر: سيبويه، 1988م، 197/2)، وَإِعْلَامٌ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْمُنَادَى قَبْلَهُ، وَإِذَا لَمْ يَجُزْ ذَلِكَ فِيهِ، كَمَا جَازَ فِي سَائِرِ الْمُنَادَى، عَلِمَ أَنَّهُ أَتَى بِ(أَيُّ) وَصَلَّةٌ إِلَى نِدَاءٍ غَيْرِهَا" (ناظر الجبش، 1428هـ، 3562/7).

وَإِذَا كَانَ النَّصَانُ السَّابِقَانِ كَشَفًا عَنْ قِيَمَةِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ اللَّازِمَةِ، وَأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُفْصُودَ بِالْبَدَاءِ هُوَ نَعْتٌ (أَيُّ)، أَوْ أَنَّهَا تَنْبِيَةٌ، وَإِذَا بَدَأَ آخَرَ، وَإِعْلَامٌ بِعَدَمِ جَوَازِ الْاِقْتِصَارِ عَلَى الْمُنَادَى قَبْلَهُ، وَهُوَ أَيُّ؛ فَقَدْ زَادَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُمْ أَحَقُّوْهَا عَوْضًا، وَ"حَبْرًا لِمَا فَاتَهَا مِنَ الْإِضَافَةِ" (النجدي، 1986م، ص 38 - 39)، ذَلِكَ أَنَّ الْغَالِبَ فِي اسْتِعْمَالِ (أَيُّ) أَنْ تُسْتَعْمَلَ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ مُضَافًا، فَلَمَّا جَاءُوا بِهَا "وَصَلَّةٌ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ غَيْرَ مُضَافَةٍ؛ عَوْضُوهُ مِنَ الْإِضَافَةِ هَاءِ التَّنْبِيهِ بَعْدَهُ، قَبْلَ صِفَتِهِ" (ابن يعيش، 2001م، 153/2. وينظر 427/2، ورضا، 1958 - 1960م، 229/1). وَزَادَ آخَرُونَ فِي قِيَمَةِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ اللَّازِمَةِ أَنَّهَا تَوْكِيدٌ "لِلتَّنْبِيَةِ الَّتِي فِي يَأ" (الشاطبي، 2007م، 310/5)، وَقَالَ سَبِيوِيَّةٌ: "وَأَمَّا الْأَلْفُ وَالْهَاءُ، اللَّتَانِ لِحَقِّقَاتَا أَيًّا تَوْكِيدًا، فَكَانَتْ كَرَّرَتْ يَأ مَرَّتَيْنِ إِذَا قُلْتَ: يَا أَيُّهَا، وَصَارَ الْاسْمُ بَيْنَهُمَا، كَمَا صَارَ هُوَ بَيْنَ هَا وَذَا، إِذَا قُلْتَ: هَا هُوَ ذَا" (سيبويه، 1988م، 197/2).

وَأَمَّا مَا يَتَّصِلُ بِمَعْنَى كَوْنِ الْمُعَرَّفِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ جُزْءًا لَازِمًا فِي التَّرْكِيبِ، فَيَتَّبَعِي فِي أَنَّهُ عِنْدَهُمْ نَعْتٌ لَازِمٌ لِ(أَيُّ)، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَيْهَا (ذَكَرَ ابْنُ يَعْيشَ أَنَّ حَقِيقَةَ هَذَا النَّعْتِ "إِنَّمَا هُوَ عَطْفٌ بَيَانٍ، وَقَوْلُ النَّحْوِيِّينَ: إِنَّهُ نَعْتٌ تَقْرِيْبٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّعْتِ تَحْلِيَةَ الْمُؤْصُوفِ بِمَعْنَى فِيهِ، أَوْ فِي شَيْءٍ مِنْ سَبَبِيهِ، وَهَذِهِ أَجْنَاسٌ، فَهِيَ شَرْحٌ، وَبَيَانٌ لِلأَوَّلِ كَالْبَدَلِ، وَالتَّأَكِيدِ؛ فَذَلِكَ كَانَ عَطْفٌ بَيَانٍ، وَلَمْ يَكُنْ نَعْتًا" ابن يعيش، 2001م، 323/1)؛ وَقَالَ ابْنُ الْخَشَابِ: "وَهَذَا النَّعْتُ هُوَ الْمُفْصُودُ بِالْبَدَاءِ نُونٌ مَنُوعَتِهِ؛ وَلِهَذَا لَزِمَ ذِكْرُهُ، وَلَمْ يَصِحَّ الْمَعْنَى إِلَّا بِهِ" (ابن الخشاب، 1972م، ص 194). وَقَالَ ابْنُ يَعْيشَ: " ... وَإِنَّمَا كَرِهُوا إِيْلَاءَ آدَاةِ الْبَدَاءِ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، فَاتُّوا بِ(أَيُّ) وَصَلَّةٌ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، فَصَارَ أَيُّ، وَهَذَا وَصَفَتُهُ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاجِدٍ؛ وَلِذَلِكَ كَانَتْ صِفَةً لَازِمَةً" (ابن يعيش، 2001م، 323/1. وينظر: ابن الحاجب، 1989م، 835/2، والمكودي، 2005م، ص 243). وَالْحَ ابْنُ يَعْيشَ عَلَى هَذِهِ الزِّيَادَةِ اللَّازِمَةِ فِي مَوْضِعِ تَالٍ إِذْ قَالَ: ... كَمَا كَانَ النَّعْتُ لَازِمًا، لِ(أَيُّ) فِي الْبَدَاءِ، نَحْوُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ" (ابن يعيش، 2001م، 146/2).

وَذَكَرَ النَّحَاةُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ وَصَلَّةٌ بَيْنَ يَأ، وَمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ اسْمُ الْإِشَارَةِ؛ هَذَا، نَحْوُ: يَا هَذَا الْعُلَامُ، وَعِنْدِيذِ تَلَزُمِهِ "الصِّفَّةُ، وَإِذَا لَمْ تَجْعَلْهُ وَصَلَّةً، لَمْ تَلْزَمْهُ" (ابن يعيش، 2001م، 248/2. وينظر: السيرافي، 2008م، 339/2)، فَتَقُولُ: يَا هَذَا أَقْبَلُ، كَمَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِهَذَا.

وَقدِ اعْتَرَضَ بَعْضُهُمْ، وَاعْتَرَضَهُ وَجِيهٌ فِي رَأْيِي، عَلَى النَّصِّ عَلَى مَعْنَى اللُّزُومِ، هَاهُنَا، مُعْتَلًا بِأَنَّهُ "لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ، بَلْ لَا فَايْدَةَ لَهُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ (أَيُّ) إِنَّمَا أَتَى بِهَا وَصَلَّةٌ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ الْجِنْسِيَّتَانِ، فَهِيَ لَا تُفْرَدُ بِالْبَدَاءِ حَتَّى يُقَالَ: إِنَّهَا لَا تُسْتَعْنَى عَنِ الصِّفَّةِ" (ناظر الجبش، 1428هـ، 3564/7).

الخاتمة:

لَقَدْ بَدَأَ وَاصِحًا جَلِيًّا، مِنْ خِلَالِ عَرْضِ أَفْرَادِ الدَّرْسِ، وَمَسَائِلِهِ، مِمَّا اتَّصَلَ بِمَعْنَى الدَّرْسِ، وَهُوَ غَيْضٌ مِنْ فَيْضٍ، أَنَّ هُنَاكَ زَوَائِدَ لَازِمَةً، أَدْخَلْتُ فِي بَنَى لَعْوِيَّةٍ، وَتَرَكَبٍ، وَأَقْوَالٍ قِيلَتْ، لَا يَصِحُّ حَذْفُهَا، أَوْ نَزْعُهَا، فَصَارَتْ كَأَنَّهَا جُزْءٌ، لَا يَتَجَرَّأُ مِنْهَا، وَأَنَّهَا لَمْ تُدْخَلْ عَيْثًا، بَلْ كَانَ مِنْ وَرَائِهَا غَايَاتٌ، وَمَقَاصِدُ.

وَظَهَرَ مِنَ الدَّرْسِ أَنَّ الزَّائِدَ اللَّازِمَ فِيهِ دَالٌّ مُبِينٌ عَلَى تَصَرُّفِ الْعَرَبِ فِي لَعْنَتِهَا، وَعَلَى سَعَةِ هَذِهِ اللَّعْنَةِ، وَانْفِصَاحِهَا، وَفِيهِ، أَيْضًا، دَالٌّ يَكْشِفُ عَنْ لَطَائِفِ فِي الْعَرَبِيَّةِ، لَا يَزِيدُكَ تَأْمُلُهَا، وَالتَّنْظُرُ فِيهَا، إِلَّا افْتِنَانًا بِهَا، وَبَقْوَمٍ فَتَنَتْهُمْ لَعْنَتُهُمْ، فَتَفَنَّنُوا فِي صِنَاعَتِهَا، وَامْتَلَكُوا زَمَامَ أَمْرِهَا.

وَأَوْضَحَ الدَّرْسُ، كَذَلِكَ، أَنَّ الْقَوْمَ، مِنْ أَهْلِ الصِّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ، ضَبَطُوا الْحُكْمَ عَلَى الزَّائِدِ اللَّازِمِ بِضَوَابِطٍ، لَعَلَّ أَهْمَهَا عَدَمَ جَوَازِ حَذْفِهَا، وَنَزْعِهَا مِمَّا هُوَ فِيهِ، وَأَنَّهَا، وَفَقَ ذَلِكَ، جَعَلُوا الْحَمَلَ عَلَى لُزُومِ الزِّيَادَةِ مَقْصُورًا عَلَى الْمَسْمُوعِ، لَا يَحُورُ الْقِيَاسُ عَلَيْهِ.

وَأَبَانَ الدَّرْسُ أَنَّ أَرْبَابَ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ قَدَّرُوا أَنَّ زِيَادَةَ اللَّازِمِ قَدْ تُعَيِّرُ حُكْمَ مَا زِيدَ عَلَيْهِ، وَتُعْطِيهِ حُكْمًا، لَمْ يَكُنْ لِيَكُونَ لَوْ نُزِعَ هَذَا الزَّائِدُ، وَخُلِعَ مِنَ التَّرْكِيبِ.
وَكَشَفَتِ الدَّرْسُ كَاشِفَةً بَيِّنَةً عَنِ أَنَّ النَّاسَ مِنْ فُقَهَاءِ اللُّغَةِ، وَعُلَمَاءِ النَّحْوِ لَمْ يَكُونُوا جَمِيعًا مُجْمِعِينَ مُطَبِّقِينَ عَلَى زِيَادَةِ الزَّائِدِ، مَوْضِعِ النَّقَاشِ، زِيَادَةَ لَازِمَةً، بَلْ كَانَتْ لَهُمْ أَقْوَالٌ، وَمَذَاهِبٌ أُخْرَى، سَاعَدَ عَلَيْهَا، وَأَبَاحَ الْقَوْلَ بِهَا سَعَةُ الْعَرَبِيَّةِ، وَمَرَانَةُ التَّرْكِيبِ فِيهَا.

المراجع والتوثيقات

1. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (1415هـ) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق علي عبد الباري عطية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
2. ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد (1420هـ) البديع في علم العربية، تحقيق فتحي علي الدين، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
3. الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (1990م) معاني القرآن، تحقيق هدى قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
4. الأزهرى، خالد بن عبد الله بن أبي بكر (2000م) شرح التصريح على التوضيح، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
5. الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد (2001م) تهذيب اللغة، تحقيق محمد مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
6. الأسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن:
- (1975م) شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (د ت) شرح الكافية في النحو، (د ط)، دار الكتب العلمية، بيروت.
7. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (د ت) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (د ط) دار الفكر.
8. الأنباري، أبو بكر، محمد بن القاسم (1978م) المذكر والمؤنث، تحقيق طارق الجنابي، ط1، مكتبة العاني، بغداد.
9. الأنصاري، أبو زيد، (1981م) النوادر في اللغة، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، ط1، دار الشروق.
10. البخاري، محمد بن إسماعيل (1421هـ) صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي).
11. البغدادي، عبد القادر (1393 - 1414هـ) شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، (د ط) دار المأمون للتراث، بيروت.
12. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي:
- (1989م) السنن الصغير، تحقيق عبد المعطي أمين قلججي، ط1، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي باكستان.
- (2011م) السنن الكبير، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية.
13. الجبالي، حمدي محمود (2014م) الخلاف النحوي الكوفي، ط1، دار المأمون للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
14. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني:
- (د ت) الخصائص، حققه محمد النجار، ط2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت.
- (2000م) سر صناعة الإعراب، ط1، دار الكتب العلمية بيروت.
- (د ت) اللع في العربية، تحقيق فائز فارس، (د ط)، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- (1999م) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، (د ط) وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
15. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد (1997م) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت.

16. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (1989م) أمالي ابن الحاجب، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة، (د ط)، دار عمار، الأردن، ودار الجبل، بيروت.
17. حسن، عباس (د ت) النحو الوافي، ط 15، دار المعارف، القاهرة.
18. الحريري، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، (1998م) درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق عرفات مطرجي، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
19. الحلبي، أبو العباس أحمد بن يوسف (د ت) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، (د ط)، دار القلم، دمشق.
20. أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف:
- (1998م) ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- (1420هـ) البحر المحيط، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت.
- (د ت) التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، ط1، دار القلم، دمشق، جزء 1 إلى 5، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.
21. ابن الخباز، أحمد بن الحسين (2007م) توجيه اللمع، تحقيق فايز دياب، ط2، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر.
22. ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد (1972م) المرتجل (في شرح الجمل)، تحقيق علي حيدر، (د ط)، دمشق.
23. الخفاجي، أحمد بن محمد الخفاجي المصري (1996م) شرح درة الغواص في أوهام الخواص (مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها»)، ط1، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، ط1، دار الجبل، بيروت.
24. ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد (1998م) تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق محمد المختون، (د ط)، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.
25. درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى (1415هـ) إعراب القرآن وبيانه، ط4، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، ودار اليمامة، دمشق - بيروت، ودار ابن كثير - دمشق - بيروت.
26. الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن (1420هـ) مفاتيح الغيب، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
27. رضا، أحمد (1377 - 1380هـ) معجم متن اللغة، (د ط) دار مكتبة الحياة، بيروت.
28. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (د ت) منازل الحروف، تحقيق إبراهيم السامرائي، (د ط)، دار الفكر، عمان.
29. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق (د ت) تاج العروس من جواهر القاموس، (د ط) مجموعة من المحققين، دار الهداية.
30. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (1988م) معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت.
31. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق (1984م) حروف المعاني والصفات، تحقيق علي توفيق الحمد، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.
32. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر:
- (1407هـ) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت.
- (1993م) المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال، بيروت.
33. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (د ت) الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، (د ط)، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.
34. سيويوه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (1988م) الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة.
35. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل:
- (2000م) المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
- (1996م) المخصص، تحقيق خليل جفال، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
36. السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان:

- (1974م) شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.
- (2008م) شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد مهدي وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
37. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:
- (1395هـ) الأشباه والنظائر، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، (د ط)، القاهرة.
- (د ت) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداي، (د ط)، المكتبة التوفيقية، مصر.
38. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (2007م) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق جماعة من الباحثين، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
39. الصاغاني، الحسن بن محمد (1970 1979م) التكملة والذيل والصلة، مجموعة من المحققين، (د ط)، مطبعة دار الكتب، القاهرة.
40. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (د ت) حاشية الصبان على شرح الأشموني، (د ط)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
41. ابن الضائع، محمد بن حسن بن سباع (2004م) اللحة في شرح الملح، تحقيق إبراهيم الصاعدي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
42. ضيف، شوقي (د ت) المدارس النحوية، (د ط)، دار المعارف، القاهرة.
43. الطرماح، الكامل بن حكيم (1968م) ديوان الطرماح، تحقيق عزة دروزة، (د ط)، دمشق.
44. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي (1996م) الممتع الكبير في التصريف، ط1، مكتبة لبنان.
45. ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرَّحْمَن:
- (1980م) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه.
- (1405 1400هـ) المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، ط1، نشر جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة.
46. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت616هـ):
- (د ت) التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، (د ط)، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (1995م) اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، ط1، دار الفكر، دمشق.
47. الغلابيني، مصطفى بن محمد سليم (1993م) جامع الدروس العربية، ط28، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
48. ابن فارس، أحمد (1979م) مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، (د ط)، دار الفكر.
49. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار:
- (1401هـ) التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط1، (دون دار نشر).
- (1993م) الحجة للقراء السبعة، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، ط2، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت.
- (1987م) المسائل الحلييات، تحقيق حسن هنداي، ط1، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق - دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- (2002م) المسائل العسكرية في النحو العربي، تحقيق علي جابر المنصوري، (د ط)، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
50. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (1980م) معاني القرآن، ط2، مصورة، عالم الكتب، بيروت.
51. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (د ت) العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (د ط)، دار ومكتبة الهلال.
52. ابن فرحون، بدر الدين أبو محمد عبد الله بن محمد (د ت) العدة في إعراب العمدة، تحقيق: مكتب الهدى لتحقيق التراث ط1، دار الإمام البخاري، الدوحة.
53. القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (1975م) البارع في اللغة، تحقيق هشام الطعان، ط1، مكتبة النهضة بغداد - دار الحضارة العربية بيروت.

54. كراع النمل، أبو الحسن علي بن الحسن الهُنائي الأزدي (1989م) المنتخب من غريب كلام العرب، تحقيق محمد بن أحمد العمري، ط1، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي).
55. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (1992م) الكليات "معجم في المصطلحات والفروق اللغوية"، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري، ط2، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، وزارة الثقافة والإرشاد، دمشق.
56. الكلبي، أبو المنذر هشام بن محمد (2000م) كتاب الأصنام، تحقيق أحمد زكي باشا، ط4، دار الكتب المصرية، القاهرة.
57. ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله:
- (1990م) شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
- (1982م) شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
58. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (د ت) المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، (د ط)، عالم الكتب، بيروت.
59. ابن مرداس، العباس (1387هـ) ديوان العباس بن مرداس السلمي، تحقيق يحيى الجبوري، (د ط) المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد.
60. المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال (2007م) النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، تحقيق عبد الله عبد القادر الطويل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
61. المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم:
- (2008م) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن سليمان، ط1، دار الفكر العربي.
- (1992م) الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الناشر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.
62. المَكُودِي، أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح (2005م) شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف، تحقيق عبد الحميد هندواوي، (د ط)، المكتبة العصرية، بيروت.
63. الملك المؤيد، أبو الفداء إسماعيل بن علي صاحب حماة (1414هـ) الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق رياض الخوام، (د ط)، المكتبة العصرية، بيروت.
64. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (1414هـ) لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت.
65. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم (د ت) مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت.
66. ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد (1428هـ) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي فاخر وآخرين، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
67. ابن الناظم، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (2000م) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية.
68. النجدي، عثمان بن أحمد بن سعيد بن عثمان بن قائد (1986م) رسالة "أي" المشددة، تحقيق عبد الفتاح الحموز، ط1، دار عمار ودار الفيحاء، الأردن.
69. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (1049هـ) معاني القرآن، تحقيق محمد الصابوني، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
70. النعماني، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل (1998م) اللباب في علوم الكتاب، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
71. الهذليون (1965م) ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق محمّد محمود الشنقيطي، (د ط)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
72. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (761):
- (1383هـ) شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، القاهرة.
- (1985م) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق مازن المبارك ومحمد حمد الله، ط6، دار الفكر، دمشق.

73. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي (1430هـ) التفسير البسيط، تحقيق مجموعة من الباحثين، ط1، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
74. ابن الورد، عروة (1384هـ) ديوان عروة بن الورد، (د ط)، دار صادر، بيروت.
75. ابن الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس (1999م) علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، ط1، مكتبة الرشد، الرياض.
76. ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي (2001م) شرح المفصل، قدم له إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت.



Necessary additions that cannot be deleted in Arabic: An explorative study

Hamdi Jabali *

Department of Arabic Language \ College of Arts An-Najah National University – Nablus -
Palestine

*Corresponding author E-mail : hamdi.jabali@najah.edu

Submission date: 17/3/2021

Publishing date: 18/4/2021

Abstract:

There are extra particles with meanings in Arabic that have been added to the structure of words and expressions for many purposes including showing addition. These extra particles are of two types. First, those which can be deleted without spoiling the meaning; second, those which cannot be deleted as they part and parcel of the structure and they make most of these structures. Arab Grammarians have called this second type as the necessary addition. The current study aimed at exploring these necessary additions that cannot be deleted in the Arabic language .

The study findings showed that that certain additions are necessary and that Arabs can handle their language flexibly and that these additions are not haphazard nor arbitrary but they are purposeful and serve a number of objectives including fixing pronunciation as well as compensating for a deletion. The study also showed that additions may change structure of the new resulting term and give it a new formula. The researcher also found that Arab linguists were unanimous about extra addition; they had different attitudes that show how vast the Arabic language is.

Keywords: Arabic Language; Arabic Syntax; Deletion of Additions; Meaning Particles; Necessary Addition; Unnecessary Addition.